الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2020

مذكرة بعنوان:

دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ـوكالة ميلةـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطالبتان:
- بلبكوش هنية
- بيوض غادة

تحت إشراف:
بنون خير الدين

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بنون خير الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
هبول محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وتقدير

اشكر الله عز وجل على القوة والصبر الذي منحني إياها لأقوم بهذا العمل وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور.. **بنون خيرالدين..** الذي ساندنا طيلة فترة الإشراف بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بأسمى أيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق المعرفة الى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات.

في الاخير نشكر كل من ساهم من قريب او من بعيد ولو بكلمة طيبة إن اصبنا فمن الله وإن اخطأنا فمن أنفسنا ولله الحمد والشكر.

ملخص

في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، أصبح القطاع الفلاحي قطاع هام في الاقتصاد الوطني وذلك لأنه يهدف إلى زيادة الناتج الزراعي وزيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة، كذلك يهدف إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال التصدير، ويعتبر الاستثمار الفلاحي وسيلة ناجعة للارتقاء بالقطاع الفلاحي وتطويره رغم ذلك فهو يواجه صعوبة فالتمويل وهذا راجع إلى مخاطره باعتباره مرتبط بالعامل الموسمي ولهذا وجب الاهتمام به للمحافظة على استمراريته وبقاءه.

ومن أجل ذلك سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تشجيع القطاع الفلاحي وتنميته وتطويره بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق ذلك لجأت الحكومة لإنشاء أشكال مختلفة من الهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع منها: ANSEJ، ANDI، CNAC، ANGEM، مشاتل المؤسسات، حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، وذلك من خلال تقديم الدعم الإداري، المالي، تدعيم وتقديم الاستشارة بالإضافة إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية الفلاحية ، منح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية... إلخ.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، هيئات الدعم والمرافقة، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

Abstract

In light of the economic developments that the world is witnessing, the agricultural sector has become an important sector in the national economy, because it aims to increase agricultural output and increase the country's gross national product, as well as aiming to national product, as well as aiming to increase the state's foreign exchange earnings through export, and agricultural investment is considered a useful means to advance the agricultural sector and its development though, is facing difficulty, as funding is due to its risks as it is linked to the seasonal factor, and for this reason it must be taken care of in order to maintain its continuity and survival .

To this end, Algeria has endeavored in recent years to encourage develop, and develop the agricultural sector with a view to achieving economic development, toachieve this, the government has resorted to establishing various forms of bodies to support and supportthissector, including:ANSEJ, ANDI, CNAC, ANGEM, institutional nurseries business incubators and facilitation centers, this is through providing administrative, financial support, support and advice in addition to accompanying young people with project in the implementation of their agricultural investment projects, granting financial subsidies and fiscal concessions..etc

Key words: agricultural investment, support and escort bodies, the National Unemployment Insurance Fund.

فهـــــــــــــرس

المحتـــــــويـــــات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والاشكال والملاحق	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الفلاحي.	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل حول الاستثمار	07-03
المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه	03
المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته	04
المطلب الثالث: أهداف الاستثمار وأهميته	07
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي	14-08
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه	08
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار الفلاحي ومتطلباته	10
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الفلاحي	13
المبحث الثالث: التمويل الفلاحي	24-14
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته	14
المطلب الثاني: مصادر التمويل الفلاحي	15
المطلب الثالث: أهمية التمويل الفلاحي	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة	
تمهيد	27
المبحث الأول: ماهية هيئات الدعم والمرافقة	36-28
المطلب الأول: مفهوم الدعم والمرافقة	28
المطلب الثاني: انواع هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر	30
المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة	32
المبحث الثاني: هيئات الدعم	44-36
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	36

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	40
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	42
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	42
المبحث الثالث: هيئات المرافقة	47-45
المطلب الأول: حاضنات الاعمال	45
المطلب الثاني: مشاتل المؤسسات	46
المطلب الثالث: مراكز التسهيل	47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم مشروع استثماري فلاحي	
تمهيد	51
المبحث الأول: حول التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة ميلة	60-52
المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عموما	52
المطلب الثاني: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين – وكالة ميلة-	55
المبحث الثاني: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل المشاريع الفلاحية	70-61
المطلب الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والإعانات المالية والجبائية الممنوحة.	61
المطلب الثاني: دراسة حالة دعم وتمويل مشروع استثماري فلاحي بوكالة ميلة	68
خلاصة الفصل	71
خاتمة	73
قائمة المراجع	77
ملاحق	84

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

أولاً: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	39
(02)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	39
(03)	هيكل التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	42
(04)	التوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	54
(05)	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة 2013-2018	57
(06)	عدد مناصب الشغل التي وفرت عن طريق الصندوق الوطني للتأين عن البطالة وكالة ميلة 2013-2018	59
(07)	هيكل تكاليف الاستثمار	63
(08)	صيغة التمويل ثلاثي الاطراف	63
(09)	جدول اهتلاك القرض البنكي	66
(10)	جدول اهتلاك القرض غير مكافئ	67
(11)	هيكل التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	69

ثانياً: فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	هيئات الدعم في الجزائر والهيئات المكملة لها	31
(02)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة	56
(03)	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	58
(04)	مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	60

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

ثالثا: فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	طريقة انشاء مؤسسة مصغرة عن طريق التمويل الثلاثي من طرف ansej	84
02	طريقة انشاء مؤسسة مصغرة عن طريق التمويل الثنائي من طرف ansej	85
03	مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	86
04	التركيبة المالية للمشروع	87
05	شروط التأهيل	87
06	مراحل انشاء مؤسسة مصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	88

مقـــــــــدمة

كثيرا من الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية ومنها من تعتمد على المحروقات فيتأثر اقتصادها بمجرد انخفاض أسعار البترول، ولذلك ومع انتشار العولمة الاقتصادية فإن هذه الدول تسعى لتنويع الاقتصاد والتخلص من هيمنة الأحادية فتتجه للبحث عن البدائل التي من شأنها تجاوز مختلف المشاكل الاقتصادية ومن هذه البدائل نجد الاستثمار في القطاع الفلاحي.

إن القطاع الفلاحي يمثل أهم الركائز التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل للعديد من السكان الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع خاصة سكان الأرياف إلى جانب توفير الغذاء والأمن الغذائي، يتميز الاستثمار الفلاحي دون الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة من المخاطرة كونه مرتبط بالظروف المناخية والموسمية وتقلبات السوق من أسعار للإنتاج والاستهلاك.

وفي هذا السياق قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم بإنشاء عدة هيئات ووكالات دعم ومرافقة من اجل تمويل القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك للنهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي ، ويبرز دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل ودعم جميع القطاعات من بينها القطاع الفلاحي وذلك من خلال توفير تشكيلة متنوعة من الصيغ التمويلية، وتتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات مراكز التسهيل.

I .إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كهيئة دعم ومرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي في ميلة؟.

II .التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية التالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الاستثمار الفلاحي؟ وماهي خصائصه؟.
- ما المقصود بالتمويل الفلاحي وما هي أهم مصادره؟.
- ماهية هيئات الدعم والمرافقة؟ وأهم أجهزتها؟.

ما هي الأليات المعتمدة من طرف هيئات الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي بصفة عامة، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بصفة خاصة؟

III. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الاستثمار الفلاحي ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية.
- التمويل الفلاحي هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الفلاحة وتختلف مصادر تمويله بين داخلية وخارجية.
- تعتبر هيئات الدعم والمرافقة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لدعم المشاريع الاستثمارية ومن بين اجهزتها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...
- تعتمد هيئات الدعم والمرافقة ومنها الصندوق الوطني للتامين عن البطالة على العديد من الأليات والصيغ لتمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم أسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع في:

1. أسباب موضوعية:

- القطاع ألفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي.
- الاهتمام بدراسة قطاع الفلاحة.
- إعطاء توضيحات لمساعدة المستثمرين المقبلين على الاستثمار في هذا القطاع.
- أهمية الموضوع باعتباره يمس الفئة الكبرى وهي فئة البطالين.
- معرفة مدى مساهمة أجهزة الدعم والمرافقة في تمويل الاستثمار الفلاحي

2. أسباب ذاتية:

- إثراء الموضوع نظرا للنقص الملحوظ في الدراسات حوله.
- الفضول العلمي للتعرف على واقع تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر.
- ارتباط الموضوع بمجالي الدراسي.

V .أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي:

- تسليط الضوء على التأصيل النظري لمفهومي الاستثمار الفلاحي و هيئات الدعم والمرافقة.
- التعرف على التمويل الفلاحي في الجزائر الذي يهدف لإيجاد الحلول التمويلية للفلاحين الراغبين بالاستثمار ودعمهم.
- التعرف على كيفية تمويل القطاع الفلاحي من طرف أجهزة الدعم.
- التعرف على التسهيلات المقدمة من طرف الدولة للفلاح.
- التعرف على أهم هيئات الدعم والمرافقة الموجودة في الجزائر وألية عملها.

VI. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي كونه من المرتكزات لعملية تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تشخيص وتحليل واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المساهمة والاعتماد الكبير على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات.
- أهمية الهيئات والأليات التمويلية للمشاريع.

VII. منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي فقد تم القيام بدراسة حالة الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة وتحليل وتفسير أليات عمل الصندوق وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي.

VIII. الدراسات السابقة:

في حدود ما توفر للباحث تم الاطلاع على ثلاث دراسات:

1. صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم وإنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم تسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

نتائج متوصل إليها: ترى هذه الدراسة ان العديد من المصاعب التي تواجه المنشئين عند قيامهم بإنشاء مؤسستهم وأبرزها البحث عن الزبائن، كما تبين أن60% من المسيرين والملاك لجؤوا إلى الحصول على استشارة خارج إطار البنك والوكالة.

2. مجدولين دهينه، استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، أفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016.

نتائج متوصل إليها: توصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان الأزمة الفلاحية التي تعاني منها الجزائر هي نتيجة لعدم استقرار الأوضاع في الوسط الريفي بالموازاة مع تطبيق سياسات لم تكن ناجحة، أما الاختلاف من خلال هذا البحث يكمن في التعرف على الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية الفلاحية.

3. شويخي هناء، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي جامعة، بسكرة، 2012-2013.

نتائج متوصل إليها: يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي، ولا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي الذي تقدمه الدولة هو الأخر آلية من آليات تمويل هذا القطاع.

4. بوصبع بدر، دور وكالات الدعم الحكومي في تطوير الاستثمار الزراعي بالجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة للفترة 2010-2018

نتائج متوصل إليها: تعد اجهزة الدعم الحكومي أحد اهم الهيئات الداعمة للاستثمار الزراعي، وهي اداة قد تدفع بعجلة التنمية الزراعية وذلك من خلال التطوير في صيغ الدعم والشروط لاستقطاب اكبر عدد من المستثمرين، وتوصي هذه الدراسة بضرورة الاعتماد على نشر ثقافة الاستثمار الفلاحي والقيام بتشجيع وتحفيز الفلاحين.

IX. هيكل الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتنتهي بخاتمة.

تناولنا الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الفلاحي والذي قسم الى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل حول الاستثمار، والمبحث الثاني مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي، أما المبحث الثالث كان حول التمويل الفلاحي.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة والذي قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول ماهية هيئات الدعم والمرافقة، والثاني حول أهم هيئات الدعم، أما المبحث الثالث فيتناول أهم هيئات المرافقة.

الفصل الثالث سيتم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بصفة عامة وميلة بصفة خاصة والى اهم صيغ التمويل والإعانات المقدمة في إطار هذا الصندوق، ودراسة حالة لتمويل مشروع استثماري من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بميلة.

وفي الأخير تناولنا خاتمة عن طريق عرض النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات والتوصيات و الاقتراحات.

X . صعوبات الدراسة:

تتجلى أهم صعوبات الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع فيما يخص الشق النظري المتعلق بالاستثمار الفلاحي.
- تم إعداد هذه المذكرة في مرحلة اتسمت بانتشار وباء كورونا وما رافقه من توقف كلي للدراسة كإجراء وقائي للحد من تفشي الوباء.
- صعوبة التواصل بسبب وباء كورونا كوفيد 19.
- عدم فهم الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الفلاحي

تمهيد

يمثل موضوع الاستثمار أحد أهم المواضيع التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية، وهو المحرك الرئيسي في زيادة قدرات الاقتصاد الوطني على الإنتاج والتطور والتجديد.

ويعد الاستثمار الفلاحي أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول النامية وأهم مواضيع سياساتها الاقتصادية، خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة، إذ أنه يمتاز بالتنوع من حيث فروعه، كما يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في جذب الاستثمارات لما توفره من مواد طبيعية وموارد بشرية تسهل عملية القيام بهده المشروعات بالإضافة الى حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع.

يحتاج القطاع الفلاحي كغيره من الأنشطة الاقتصادية إلى تمويل، لكن خصوصية النشاط الفلاحي يحتم أفراد هذا القطاع بأنواع خاصة من التمويل.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كالاتي:

- **المبحث الأول: مدخل حول الاستثمار.**
- **المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي.**
- **المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.**

المبحث الأول: مدخل حول الاستثمار.

تحظى عملية الاستثمار من وبين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأنواعه.

يتم التعرف على مفهوم الاستثمار ومختلف أنواعه ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

يعرف الاستثمار على انه " التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع اكبر في المستقبل، ويمكن القول انه ممتلكات منقولة أو غير منقولة ملموسة أو غير ملموسة مقتناه أو منتجة بغرض البيع أو التحويل حيث ستسدده المؤسسة في استعمالاتها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج ".[1]

يعرف كذلك " الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة (المؤكدة certain) في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل (غير مؤكدة possible un certain)".[2]

ويعرف كذلك بانه " التخلي عن استخدام أموال حالية لفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال والمستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة ".[3]

ومما سبق يمكن القول بأن الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار.

توجد أنواع متعددة للاستثمار وذلك طبقا للهدف، والغرض، والوسائل، والعائد، والمخاطر، والأجل ومن هذه الأنواع ما يلي:[4]

- ✓ الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.
- ✓ الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر.
- ✓ الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي.

---

[1]- د. رندة جميل محمود، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2016، ص12

[2]- د.دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية2009، ص15.

[3]- د.جهاد همام، **إدارة الاستثمار-الإطار النظري والتطبيقات العلمية**-، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الاولى2016، ص5.

[4]- د. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الاولى2012، ص25.

- ✓ الاستثمار قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل.
- ✓ الاستثمار حالي الأجل والاستثمار طويل الأجل.
- ✓ الاستثمار عديم المخاطر.
- ✓ الاستثمار البشري.
- ✓ الاستثمار ذو العائد السريع والاستثمار ذو العائد البطيء.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار ومحدداته.

يتناول هذا المطلب أدوات الاستثمار بالإضافة إلى محدداته بشكل مفصل.

الفرع الأول: أدوات الاستثمار.

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار (investment media) وهناك عدة أدوات للاستثمار، وهي كما يلي:

أولا: الأوراق المالية(Security markert):

تعتبر الأوراق المالية من أهم وابرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار، وللأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير ومقاييس مختلفة.

حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم(les action) بأنواعها المختلفة، كالأسهم العادية والممتازة، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات (les obligesateens) ، والأوراق التجارية وغيرها.

أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة لأخرى، في حين هناك أوراق مالية أخرى كالسندات والتي تكون مداخلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية.

كما تختلف أيضا الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي توفرها بالنسبة لحاملها اذ نلاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، والسند المضمون بعقار مثلا يوفر درجة أمان أكثر نظرا لما يوفره لحامله من حيازة الأصل الحقيقي المرهون لصاحب السند، في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

ثانيا: الاستثمار في العقارات:

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقي(مباني أو أراضي)، وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو انجاز مباني.

ثالثا: الاستثمار في العملات الأجنبية:

تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر، إذا أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتمثل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، وطوكيو، وباريس، ولندن وغيرها.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية انه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، ولأحداث السياسية، وعامل العرض، والطلب...الخ.

رابعا: صناديق الاستثمار كأدوات الاستثمار:

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه المؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة الاستثمار لها دراية وخبرة في مجال تسير الاستثمارات، وذلك يهدف تجميع مدخرات الأفراد من اجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادا، وفي حدود معقولة من المخاطرة.

وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار كأداة استثمارية مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها، حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتاجرة بالأوراق المالية، بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع التي غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

واهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي انه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات، ولا تتوفر لديهم خبرة ودراية بمجال الاستثمارات على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة، مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء والمحترفين الدين يتولون إدارة هذه الصناديق.[1]

[1]- د. خلفان حمد عيسى، **ادارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2016، ص60-61-62-63.

خامسا: الاستثمار في السلع(commodities):

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صانعة للاستثمار لدرجة إن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية ولدى فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة للقطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سريلانكا...الخ.

يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعهدات المستقبلية futures وهي :"عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسرة يتعهد فيه المنتج بتسليم كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل وصوله على تامين أو تغطية margina تحدد نسبة معينة من قيمة العقد.

سادسا: الاستثمار في المشروعات الاقتصادية(business projets):

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم خدمات.[1]

الفرع الثاني: محددات الاستثمار.

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد، لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الاتي:[2]

- ✓ سعر الفائدة(علاقة عكسية طبقا للمفهوم الاقتصادي للاستثمار).
- ✓ الكفاية الحدية لرأس المال(الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر).
- ✓ التقدم العلمي والتكنولوجي.
- ✓ درجة المخاطرة.
- ✓ مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- ✓ عوامل أخرى مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

[1]- د. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الرابعة2007، ص ص43-44.
[2]- موساوي مهدي، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قالمة، 2018/2017، ص49.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار و أهميته.

يتناول هذا المطلب أهداف وأهمية الاستثمار باعتباره عاملا مهما من عوامل التنمية.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار.

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك:

- ✓ تحقيق أرباح المستثمرين أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر.
- ✓ إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول العائد بمختلف مفاهيمه(عائد مالي، عائد اجتماعي، عائد اقتصادي...إلخ).[1]
- ✓ تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
- ✓ المحافظة على قيمة الموجودات.[2]

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط التالية:[3]

- ✓ زيادة الدخل القومي.
- ✓ خلق فرص عمل.
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ زيادة الانتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال، أما في الدول النامية فلم يعطى هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول.

[1]- د. دريد كامل آل شبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص25.
[2]- د. محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الاجنبية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2016، ص14.
[3]- د. سيد سالم عرفة، **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى2009، عمان، ص ص15-16.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الفلاحي.

يمتلك القطاع الفلاحي عوامل أساسية إذا ما تم تنميته وتطويره، فإنه يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، ويعد الاستثمار الفلاحي من أهم السبل للنهوض بالقطاع وتطويره.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي وخصائصه.

باعتبار أن الاستثمار الفلاحي من أهم العوامل التي تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، فسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وخصائص الاستثمار الفلاحي.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الفلاحي.

يعرف الاستثمار الفلاحي بأنه" استعمال الوسائل الضرورية من اجل تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن".[1]

كما يعرف الاستثمار الفلاحي على انه" دمج عوامل الإنتاج المتوفرة فالقطاع (الأرض، العمل، راس المال) وتشغيلها قصد إنتاج مواد غذائية قصد لسد حاجيات المستهلكين، وللحصول على افضل النتائج الممكنة".[2]

ويعرف كذلك" هو جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية خاصة الأصول طويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها".[3]

ومما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الفلاحي هو تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل المخاطر.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي.

يمتاز الاستثمار الفلاحي عن الاستثمارات الأخرى بالخصائص الآتية:

أولا: الدورة المالية.

تختلف الدورة المالية في الزراعة على الصناعة، فالتحقق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، ومن تم فهو ليس عملية مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا.

---

[1] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012، ص80.

[2]. سهيلة مصطفى،محمد راتول، **تحليل اثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا خلال الفترة(2012/2000)**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد 05، جوان2016، ص80.

[3] ملال كريمة، يوب زكرياء، **السياسة الزراعية والامن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة- 2016/2015، ص 76.

تختلف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة عن السنة المالية من وجهة نظر المحاسبين وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصاريف والبنوك.

ثانيا: صعوبة التمويل الفلاحي:

وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى.[1]

ثالثا: الدورة الفلاحية:

يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الفلاحية، حيث أنها تستوجب الإنتاج في سنة وإراحة الأرض في السنة الموالية، أو عدة سنوات حسب نوع المحاصيل المنتجة قصد عدم إنهاكها وتمكينها من استعادة قوتها، عن طريق تحسينها وزراعتها بمنتوج اخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.[2]

رابعا: التكيف:

إمكانات التكيف للاستثمار الفلاحي خاصة في الإنتاج النباتي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري.[3]

خامسا: المخاطرة:

يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد، الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية.

سادسا: ضخامة راس المال الثابت والمنقول:

يتمثل رأس مال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في قيمة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة بالإضافي إلى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية، ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الفلاحية.[4]

---

[1]- بولحبال نادية، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص 29.

[2]- العرجاني محمد، قدور فلاق حمزة، **دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى، 2019/2018، ص9.

[3]- بركان زهية، **الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد01، جامعة البليدة02 ، الجزائر، جوان2019، ص34.

[4] - كطوفي اميرة، بهلول لبنى، **دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، جوان 2017، ص40.

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار الفلاحي ومتطلباته

تختلف أوجه الاستثمار الفلاحي حسب كل مدخل من نوعية النشاط، مراحل الإنتاج ومراحل المنتوج، ويتطلب الاستثمار في القطاع الفلاحي مجموعة من الشروط والمتطلبات.

الفرع الأول: مجالات الاستثمار الفلاحي.

يمكن تحليل القاعدة الانتاجية في الفلاحة من عدة زوايا او مداخل ترصد من خلالها مجالات واوجه الاستثمار في الفلاحة، بحيث نميز لأكثر من مدخل لتحديد المجالات التي تتم فيها عملية الاستثمار.[1]

أولا: مدخل نوعية النشاط: معظم الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى مدخل نوعية النشاط وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا الى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج الفلاحي.

1- فرع الإنتاج النباتي: وهو كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير والبستنة ويشمل:

- ✓ محاصيل الحقل الكبرى(القمح، الشعير...).
- ✓ الخضر والبقول الجافة.
- ✓ الفواكه والثمار.

2- فرع الإنتاج الحيواني: ويشمل ما يلي:

- ✓ إنتاج اللحوم الحمراء.
- ✓ إنتاج اللحوم البيضاء.
- ✓ إنتاج الحليب.
- ✓ إنتاج البيض.
- ✓ إنتاج العسل... الخ.

ثانيا: مدخل مراحل الإنتاج

قال تعالى: "فلينظر الإنسان إلى طعامه، إنا صببنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا، فأنبتنا فيها حبا، وعنبا وقضبا، وزيتونا ونخلا، وحدائق غلبا، وفاكهة وأبا، متاعا لكم ولأنعامكم" [2].

يعتبر النشاط الفلاحي هو مجموعة حلقات سبق بعضها البعض، وتشكل كل منها مرحلة تمهد المرحلة اللاحقة لها وأهم هذه الحلقات:[3]

---

[1]-عيسى يحة، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمارات الزراعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 133.

[2]- القرأن الكريم، **سورة عبس**، الآيات 24-32.

[3]-رابح زبيري، **الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وأثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص 26.

1. **صب الماء:** وتعني تهيئة لوازم الري وذلك باعتبار الماء أهم عناصر الحياة للمنتجات الزراعية الفلاحية.
2. **شق الأرض:** وهي المرحلة الثانية وتتطلب أدوات العمل (أدوات الحفر والحرث والبذر...).
3. **الإنبات:** وهي المرحلة الثالثة التي تتميز بطول الفترة أكثر من المرحلتين السابقتين إذ أن الرعاية للمزروعات تبقى مجال استثمار طويل الأمد نسبيا، خاصة في بعض الأشجار المثمرة كالنخيل والزيتون.
4. **تربية الأنعام:** إذ أن الأنعام لا يمكن أن تعيش إلا بتوفير الناتج الاولي للأرض الذي يمثل اداة التغذية الأولى للأنعام.
5. **المرحلة الأخيرة:** وهي مرحلة الاستهلاك النهائي للمنتوج.

ثالثا: مدخل مراحل المنتوج(دورة المنتوج): وفيه يتم التقسيم حسب الدوائر التي يمر بها المنتوج، وهنا نميز بين دائرتين:

1. **دائرة الانتاج:** وهي التي تتم فيها مرحلة (تحضير مستلزمات السلعة) وتقديم الشكل النهائي للمنتوج.
2. **دائرة التسويق:** وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الزراعي من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية بشكل عام، وذلك لتوفر الإنتاج الزراعي المنافس من الدول المتقدمة من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم التمكن من السيطرة على حركة السوق الداخلية والخارجية، من حيث الأجهزة القائمة بالتسوية لتدني مستواها الفني من جهة وخبرتها من جهة أخرى، لحداثة التعامل معها ما يجعل الاستثمار في التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن الاستثمار في دورة الإنتاج.

الفرع الثاني: متطلبات الاستثمار الفلاحي

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة متطلبات منها:[1]

- ✓ زيادة مساحات الأراضي الفلاحية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي.
- ✓ توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.

[1]-سهيلة مصطفى، **الإستثمار الفلاحي واثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا**، اطروحة دكتوراه جامعة الشلف، سنة 2017، ص20.

- ✓ الحد من النزوح الريفي، لأنه يؤدي إل إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل متنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد عمل هناك، مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.
- ✓ رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الفلاحي، سواء من خلال المكننة أومن خلال التسويق ب للسلع الفلاحية وزيادة فرص المنافسة فيها.
- ✓ زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كيتطبق نتائج هو مخرجات هو هذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الفلاحي.
- ✓ تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى الكثير من الاهتمام على عدة أصعدة متعددة كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض مع ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.
- ✓ تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة، ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الفلاحية حاجة للاستثمار ومن أكثرها قدرة على إيجاد ربحية سريعة.
- ✓ توفير المنتجات الفلاحية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها مايلي:
  - إيجاد فرص عمل جديدة.
  - زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية والقدرة على استيعابه، كما يحصل في الدول المتقدمة.
  - إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب. فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الفلاحي.
  - تأمين المادة الغذائية في الأسواق في الأوقات جميعها، حيث يمكن تخزين المنتج الفلاحي المصنع مددا زمنية.
  - توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب والمنافس أيضا خاصة في الأسواق العالمية.
  - تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، ومن خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثم حل معظم الأزمات التي تنشأ في المجتمع.
  - تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الاستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال داخل الدولة بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية الكبرى.

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار الفلاحي .

للاستثمار الفلاحي دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي تحقق أهدافه على المدى القصير والطويل.

ترجع أهمية الاستثمار الفلاحي إلى:[1]

- ✓ استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط الفلاحي.
- ✓ أن الاستثمار الفلاحي يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بصفة خاصة وزيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة بصفة عامة.
- ✓ تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي لتزويد السكان لاحتياجاتهم الغذائية، ولذلك فلن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى الزيادة في مقدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على الغداء.
- ✓ أن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال التصدير.
- ✓ يعتبر الدخل الفلاحي ذو أهمية خاصة في تكوين الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاعات أخرى.
- ✓ الاستثمار الفلاحي يؤذي إلى توسيع سوق المنتجات الصناعية حيث يؤدي الى زيادة دخول الفلاحين وبالتالي يؤدي إلى زيادة قدرتهم الشرائية خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة نمو قطاع الصناعة، وبذلك فالاستثمار الفلاحي يعتبر عاملا مساعدا للتنمية الصناعية من هذه الوجهة.
- ✓ ترتكز التنمية الزراعية في كثير من المجتمعات النامية على استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة، وتحسين التربة واستخدام المخصبات، وتوفير مياه الري اللازمة واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة، والاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية، وتوفير القروض العينية والنقدية للمزارعين سواء عن طريق الجمعيات التعاونية أو البنوك.
- ✓ تساهم بدور كبير في المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة.

[1]-عبد الرؤوف نزار، **قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين مليلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018-2019، ص08.

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.

يختف التمويل باختلاف القطاعات أو المشاريع، ويختلف كذلك باختلاف المراحل الإنتاجية للمشروع ودرجة المخاطرة التي قد تعترضه، فالاستثمار في القطاع الفلاحي على غرار باقي القطاعات، يحتاج إلى رأس مال، ونظرا إلى أهمية هذا القطاع اقتصاديا، فهو يحتاج إلى طرق تمويلية، نستعرضها في هذا البحث بعد توضيح مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته في المطلب الأول منه.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي واهميته.

يعتبر التمويل الفلاحي من الأساليب التي قد تؤدي إلى ترقية القطاع وتطويره وفي هدا الصدد سيتم التعرض في هذا المطلب إلى مفهومه وأهميته.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي.

حاول الكثير من الباحثين في هذا المجال إعطاء تعريفات مختلفة للتمويل الفلاحي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

يعرف التمويل الفلاحي بأنه" يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة استصلاح الأراضي لتهيئتها وتدعيم الرعي لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة".[1]

كما يعرف التمويل الفلاحي على أنه "هو توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات ...الخ".[2]

كما يعرف أيضا أنه" العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وطلب واستعمال الموارد المائية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الفلاحية غير المحدودة فيهدف الى تنمية وتطور الفلاحة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات الفلاحين".[3]

ومما سبق يمكن القول بأنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الفلاحة وتحسين دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم.

---

[1]-بونوة شعيب وبودلال علي، **اشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لانعاش هدا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص135.

[2]-حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، مدكرة ماجستير، جامعة باتنة، جزائر 2013-2014، ص 36.

[3]-العرابي مريم، ناسو سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، ادرار،2017/2016، ص12.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الفلاحي.

من مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر نجد:[1]

الفرع الأول: المصادر الداخلية:

تعتبر المصدر الأول التي يلجا إليه الشخص بغرض سد حاجياته المالية ومنها:

اولا: الميراث: يعتبر الميراث احد مصادر توفير راس المال، وهو انتقال رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين، ويعد هذا المصدر مهما، ويؤدي فعلا في(تمويل) العملية الإنتاجية.

ثانيا: الادخار: يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، حيث يمثل دلك الجزء من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك، يستعمله الفلاح في إعادة تمويل المواسم الفلاحية الموالية قد تكون استغلال أو استثمار.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

عندما لا تكفي المصادر الداخلية في سد الحاجات المالية المختلفة، فهنا يتجه المستثمر الى المصادر الخارجية عن طريق الاقتراض، وتتمثل فيما يلي:

اولا: البنوك التجارية:

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي، قامت وزارة التنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديدة لهذا القطاع من بين أهم هذه الصيغ نجد –قرض الرفيق– وهو موجه لتمويل الاستغلال – قرض التحدي– وهو موجه لتمويل الاستثمار الفلاحي– وقرض التحدي– في المدى المتوسط والطويل والقرض الإيجازي.

1–قرض الرفيق:

للتعرف على هذا النوع من القرض سيتم عرضه كما يلي:[2]

1–1– تعريف قرض الرفيق:

يمكن تعريفه على انه قرض الاستغلال(المحصول) مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواء كانت فردية، تعاونيات او مجتمعات اقتصادية.

[1]–رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار اسامة للنشر، عمان-الاردن، ص158.

[2]- الواعر الخميسي، **البيع بالإيجار كألية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة BADR في عين مليلة و DSA ام البواقي**، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014-2015،، ص79.

1-2- مميزات قرض الرفيق:

هو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين، خال من جميع الفوائد اي لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد المترتبة عنه.

أيضا هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدى كل البنوك التجارية.

1-3- الأشخاص المعنيين بهذا القرض:

- كل الفلاحيين والمربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية أو تعاونيات او مجتمعات ....الخ.
- وحدات الخدمات الفلاحية.
- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا.
- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

1-4- شروط الاستفادة من مزايا هذا القرض:[1]

- كل مستفيد من قرض الرفيق يسدد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض اخر من نفس النوع في السنة الموالية.
- كل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة في حالة تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض أخر.
- البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروع.

1-5- الضمانات المطلوبة:

- التامين للأصول المشترات او المبنية.
- الضمان الشخصي، يتم توقيعه من البنك.
- تعهد بتقييم المداخيل المتأتية من المعدات.
- رهن العتاد.

[1]- بارك كاهنة، رميلي جميلة، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، 2018-2019، ص ص 34-35.

- التوقيع علة السندات.

1-6- المجالات التي يشملها القرض:

وفقا للمرسوم رقم 02/08 بتاريخ 24 جويلية، المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008 فانه يمكن استخدام قرض الرفيق فيما يلي:[1]

- اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، اسمدة، مواد الصحة النباتية).
- عوامل ووسائل الانتاج (مزروعات موسمية).
- تحسين نظام السقي(التجمع والاستعمال المقتصر للمياه).
- اقتناء أغدية الحيوانات(كل الاصناف)، ووسائل الشرب والأدوية البيطرية.
- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والايجار.
- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية.
- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية.
- اقتناء المنتوجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

2- قرض التحدي:

للتعرف على هذا النوع من القرض سيتم عرضه وفقا لما يلي:[2]

2-1- تعريف قرض التحدي:

هو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، موجه لإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد، ولتعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتجات الفلاحية، وكذلك لتكثيف وتحويل الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة الى تمويل.

2-2- خصوصيات قرض التحدي:

أما بشان خصوصيات قرض التحدي فإن أجال التسديد قد تكون متوسطة المدى إذ تصل إلى سبع سنوات، وقد تكون طويلة المدى وتصل إلى 15 سنة، حيث سيكون بإمكان مدير البنك حرمان المستفيد

[1]- الأمر رقم 02/08، الصادر بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008.
[2]-ريم كعباش، وفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائ**ر، مذكرة نيل الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص 41.

من القرض من الامتيازات التي تتبعه في حالة تجاوز لأجال التسديد اي ما فوق 15 سنة، وقد قررت مصالح البنك أن يكون قرض التحدي بدون فوائد خلال الثلاث سنوات الأولى من عمر المشروع لتحدد النسبة ب 1% من العام الرابع وترتفع إلى 3% في العامين السادس والسابع من عمر المشروع.
وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض لأنه تجاوز أجال التسديد حيث حددت ب 5.25% خارج الدعم الفلاحي، بالإضافة إلى أن كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض أخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع.

المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:

من المشاريع المؤهلة للاستفادة منقرض التحدي ما يلي:

- الصرف والتطهير.
- أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.
- أشغال التسوية وتهيئة الأراضي.
- تجنيد معدات الري وتهيئة انجاز الآبار الجديدة.
- إنجاز أحواض لتخزين المياه.
- تجهيز مضخات المياه.
- إنشاء شبكات توزيع المياه.
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف.
- الإنتاج الحيواني، منتجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية المواشي.
- اقتناء عتاد فلاحي ووسائل النقل الخاصة.
- إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف، والتقييم.[1]

2-3- الضمانات المطلوبة لدى قرض التحدي:

للحصول على قرض التحدي لابد من تقديم ضمان، يشتمل هذا الضمان العناصر التالية:

- الرهن العقاري سواء كانت ملكية، امتياز، أرض أو عقار.
- الكفالة في حالة وجود تعاونيات، أو شركاء...الخ.

[1]-Www-Badr-Bank, dz. 16.52, 13/05/2020.

- الرهن القانوني للمستثمرة في حالة ملكية خاصة.
- التعهد بالمحافظة على المعدات.
- التعهد عن طريق التوقيع على السندات.

3- القرض الايجاري:

للتعرف على هذا النوع من القرض سيتم عرضه وفقا لما يلي:[1]

3-1- تعريف القرض الايجاري:

هو عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب القرض (المقترض) من أجل كراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع المربحة.

3-2- المستفيدون من هذا القرض:

موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التحويلية.

3-3- أنواع القرض الإيجاري: للقرض الإيجاري ثلاث أنواع وهي:

- **التأجير ثم البيع:** تقوم المؤسسة المؤجرة بتملك الأصل حتى يتم سداد أقساط الإيجار من طرف المستأجر بالكامل والتي بدورها تغطي قيمة الأصل وأتعاب المؤجر.
- **التأجير التشغيلي:** يتميز هذا النوع بأن يلتزم مالك الأصل بالصيانة وخدمات الأصل المؤجر، ويستمر هذا النوع لفترة قصيرة نسبيا عادة أقل من الحياة الإنتاجية للأصول، كما تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها.
- **التأجير التمويلي:** هو الاستئجار الذي لا ينظم خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

3-4- الشروط العامة للقرض الإيجاري:

- تحديد موضوع العقد وذلك من خلال تحديد شروط وكيفيات إيجار العتاد للاستعمال المهني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤجر الذي يخضع لنصوص الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري.

[1]-خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة ام البواقي، 2016-2017، ص ص 76-77.

- تحديد شروط الإيجار.
- تحديد ملكية العتاد.
- تحديد مدة العقد.
- شراء وضمان وتسليم واستلام العتاد.
- المبلغ وطريقة الدفع بدل الايجار.
- التسديد المسبق.
- التنازل عن العتاد.
- استعمال وصيانة العتاد.

ثانيا: البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من بين أهم المؤسسات المالية ولها دور كبير في تنمية الحياة الاقتصادية بجميع أشكالها من التجارية، الصناعية، والزراعية وغيرها، وبما أن هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لا تتفق مع طبيعة ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، لذا كان لابد من السعي لإيجاد بدائل أو أساليب تمويلية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتختلف صيغ تمويل الاستثمارات الفلاحية في البنوك الإسلامية بين السلم، المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقاة.

1- السلم: يعني السلم دفع ثمن السلعة مقدما على ان يتم استلام السلعة بعد اجل محدد وبمواصفات متفق عليها، ويصلح هدا الأسلوب من التمويل لتمويل العمليات الزراعية حيث يحتاج المزارع الى التمويل لشراء مستلزمات الإنتاج من بذور أو سماد أو علف أو غيرها، وبعد حصول الإنتاج يقوم بدفعه إلى من موله وبالقدر المتفق عليها.[1]

يمكن تطبيق التمويل بالسلم في الاستثمارات الفلاحية بعدة أساليب نوجزها فيما يلي:[2]

- تقوم البنوك الإسلامية بشراء المحاصيل الزراعية على أن يتم دفع ثمنها حالا لصاحبها، وبعد انتهاء الأجل-جني المحصول- يتسلمها البنك ويتولى بيعها بما يحقق ربحا معقولا.

[1]- د. سعيد علي العبيدي، **الاقتصاد الاسلامي**، دار دجلة، عمان-الاردن، الطبعة الاولى 2011، ص304.
[2]- مسدور فارس، **التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، بوزريعة، 2007، ص180.

2-المضاربة: هي عقد بين طرفيين يقدم أحدهما المال للطرف الأخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها إبتداء، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده.[1]

وعلى ضوء ما ذكر عن المضاربة، فانه يمكن ان تطبق هده الصيغة في تمويل القطاع الفلاحي كالاتي:[2]

- نجد الكثير من الفلاحين (المزارعين) من لا يملك لا أرضا ولا مالا، لكن له خبرة مهنية عالية، ولا يجدون الإمكانية لإقامة مشاريعهم، فالتمويل بالمضاربة يمكن أن يكون المخرج لهؤلاء، على أساس أن يقدم لهم البنك إمكانية لتمويل مشاريعهم، على أن يكون العمل وإدارة المشروع منهم، بينما يكون التمويل من البنك، ويقتسمان نتيجة المشروع بناءا على نسبة معلومة يتفقان عليها عند إبرام عقد التمويل.

2- المشاركة: هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع المؤسسة بتقديم المال اللازم لها ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع، ومشاركة البنك تكون بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، كما يحصل صاحب المشروع من البنك على حصة من الربح مقابل إدارته للمؤسسة وهي نوعان مشاركة دائمة ومتناقصة.[3]

وعلى ضوء ما ذكر عن المشاركة، فإنه يمكن أن تطبق هده الصيغة في تمويل القطاع الفلاحي كالأتي:[4]

- إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من المزارع والتمويل والتموين من البنك، وهدا بعد تقدير قيمة الارض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع، حيث يكون بينهما على قدر مشاركة كل منهما في رأسماله، وتكون النتيجة بين المتشاركين على حسب نسبة مشاركة كل منهما.

---

[1]- د. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الاسلامية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، الطبعة الاولى 2000، الطبعة الثانية 2011، ص114.

[2]- عناب زكرياء، **البنوك الاسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي-دراسة تجربة السودان**، مدكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2015-2016،ص 46.

[3]- كمال رزين، محمد مسدور، **صيغ التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي، الملتقى الدولي الأول حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزراعية**، بسكرة، الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر 2002، ص154.

[4]- عناب زكرياء، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

- أما إذا كانت المشاركة متناقصة، فقد يؤول المشروع الذي دخل المزارع شريكا فيه بأرضه بأكمله إليه، على أساس أن يتنازل للبنك عن حصة من أرباحه، وهذا يطفئ حق البنك ويكون المشروع في النهاية ملكا له.

وتجدر الإشارة أنه يمكن للمزارع، أن يوكل إدارة المشروع أو أعمال للمزرعة، إداريا إلى البنك، على ان يهتم هو بمختلف الأعمال الفنية الأخرى اعتمادا على خبرته في هذا المجال.

3- **المزارعة:** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة عقد شركة بأن يقدم الشريك الأخر العمل في الأرض وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين:

- الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.
- الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو العامل (المزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

وعلى ضوء ما ذكر عن المزارعة، فإنه يمكن أن تطبق هده الصيغة في تمويل القطاع الفلاحي كالاتي:[1]

- أن يقوم البنك بشراء أراضي زراعية يدفعها للمزارعين مقابل حصة من المحصول.
- أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدا عن جني المحصول.
- شراء البنك للمحصول عن طريق بيع السلم.
- توفير ألات زراعية للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

4- **المساقاة:** هي أن يقوم الشخص على سقي النباتات، أن تعقد شراكة بين شخصين أحدهما مالك الأشجار يبحث على من ينميها، والآخر يملك الجهد لذلك على أساس توزيع ناتج بينهما حسب الاتفاق.[2]

وعلى ضوء ما ذكر عن المساقاة، فانه يمكن ان تطبق هده الصيغة في تمويل القطاع الفلاحي كالاتي:[3]

---

[1]- صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، ص26.

[2]- نوال بن عمارة، **العمل المصرفي بالمشاركة، ملتقى وطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص30.

[3]- عاد زهير، قادي صفوان واخرون، **التمويل الاسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة الوادي** مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، الوادي، 2017-2018، ص17.

- أن يقوم البنك بتمويل عمليات السقي للأراضي التي يعجز أصحابها عن سقييها من خلال توفير معدات ولوازم السقي، على أن يباشر هذه العملية عاملا تحدد له أجر معين ويقسم الناتج بين المصرف وصاحب الأرض.
- يزود المصرف للمزارعين ببساتين وحدائق تمتلكها أو تقع في حيازتها، ويتم ذلك بغرض جمع محصول البساتين او الحدائق وتقسيمها بنسب محددة.
- توفير ألات الري وملحقاتها، ويقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمؤسسة بتشغيلها، ويمكن أن يشترط دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء من إنتاجها بينما يلتزم المصرف بمقابلة كل النفقات المتعلقة بالتشغيل والصيانة وجلب قطع الغيار.

ثالثا: هيئات الدعم والمرافقة:

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة من اهم اجهزة دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات المصغرة وذلك بالاعتماد على صيغ تمويل مختلفة وسيتم التفصيل فيها في الفصل الثاني.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الفلاحي.

يهتم التمويل الفلاحي بتوفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الإقراض حيث يمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والمواشي والتقاوي والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تسهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع، وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي.[1]

[1]- الواعر لخميسي، **مرجع سبق ذكره**،ص32.

خلاصة الفصل:

بعد استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار والاستثمار الفلاحي باعتباره أحد أهم الوسائل والحلول للنهوض وتطوير القطاع الفلاحي، من خلال ذلك اتضح أن له عدة خصائص ومميزات تجعله قطاعا حساسا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحقق حالة التوازن في الأسواق بين العرض والطلب.

ويعتبر اللجوء إلى التمويل الخارجي مع مراعاة الطريقة والكيفية المثلى في ذلك، السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل والدورات الإنتاجية، وهذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية كل متطلبات الاستثمار والإنتاج والتسويق.

وفي الأخير تطرقنا إلى التمويل في القطاع الفلاحي وأنواع القروض الفلاحية المقدمة من طرف البنوك التجارية باعتبارها مصدر من مصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى أهم الصيغ المستخدمة لتمويل القطاع الفلاحي في البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة

تمهيد:

عرفت هيئات الدعم والمرافقة ازدهارا كبيرا ومكانة أساسية في السياسيات العمومية للعديد من دول العالم، بسبب الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تؤذيه هذه الهيئات خصوصا تجاه الفئات الهشة، ومنذ سنوات1990عرفت هذه الهيئات تطورات متوالية على الصعيد الوطني الجزائري، كونها وسيلة ممكنة لمكافحة البطالة، وهي أحد أهم وسائل السياسة العمومية بالنسبة للتنمية المحلية والاجتماعية، حيث أنها تعمل على ظهور بعض الأنشطة وفرص العمل المحلية، كما أنها قد تساهم في ظهور وتطوير بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

تسعى هيئات الدعم والمرافقة لدعم ومرافقة الفئات الهشة في المجتمع(بطالين ومسرحين من العمل) لتحقيق حياة اجتماعية أفضل من خلال تشجيع ودعم ومرافقة هاته الفئات في إنشاء مشاريعهم الخاصة ومساعدتهم في مواجهة المشاكل المتوقعة خلال المراحل الأولى من حياة المؤسسة،ومن أهم هيئات الدعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ansej)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(angem)، الصندوق الوطني للتامين على البطالة(cnac)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(andi)، أما هيئات المرافقة فتتمثل في حاضنات الأعمال مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة والتعرف على أهم هذه الهيئات كل على حدى، ولهذا قسمنا هذا الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية هيئات الدعم والمرافقة.**
- **المبحث الثاني: هيئات الدعم.**
- **المبحث الثالث: هيئات المرافقة.**

المبحث الأول: ماهية هيئات الدعم والمرافقة.

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لدعم المشاريع الاستثمارية حيث تسعى للتخفيف من التعقيدات مما يضمن إنشاء مشاريع في ظروف جيدة وزيادة نسب نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم الدعم والمرافقة.

تعتبر الدعم والمرافقة المقاولاتية من اهم اليات دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة والمشاريع الاستثمارية مما يضمن نجاحها.

أولا: نشأة الدعم والمرافقة.

ظهرت المعالم الأولى للمرافقة (الدعم) في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الخمسينيات، حيث أصدرت الحكومة سنة 1953مادة في الدستور تنص على إلزامية دعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتعزيز قدراتها التنافسية وتأمين انقسام المشاريع العامة بينها، لهذا تم اتخاذ عدة برامج لتطوير الكفاءة وتقديم المعلومات والإرشاد، وغيرها من البرامج الهادفة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأخذ مصطلح المرافقة آنذاك معنى الدعم.

تطور تدابير المرافقة بعدها لتشمل الجانب المالي المتمثل في منح قروض وإعانات مالية تساعد على إنشاء المؤسسات، هذه المرافقة كانت تحت مسؤولية محليين كلاسيكيين (غرفة التجارة...)، كانت تهدف إلى زيادة عدد المنشئين، تطورت أساليب المرافقة بعدها حيث أصبحت تبحث عن السبل تخفيض معدلات فشل المؤسسات وذلك باللجوء إلى متابعة تطور المشاريع المدعمة، فظهرت تدابير جديدة تهدف إلى تكوين حاملي المشاريع ومتابعتهم بدلا من تقديم قروض مباشرة، في هذه الأثناء شوهد ميلاد الأشكال الأولي للمشاتل والمخصصة في تمويل أو إيجار المحلات وتقديم الخدمات الملحقة.

وفي السنوات الأخيرة أصبح الاهتمام منصب على تطوير أشكال جديدة للمرافقة والدعم، وذلك من أجل تلبية احتياجات المشاريع التكنولوجية المبتكرة.[1]

ثانيا: تعريف هيئات الدعم والمرافقة.

تعرف هيئات المرافقة على أنها" عمل منظم يهدف إلى تقديم دعم للأفراد الراغبين في تأسيس أو إنشاء مؤسسات والتوجه نحو العمل المقاولاتي"، كما تعرف بأنها" عملية تهدف إلى التنمية وتطوير المشروعات ودعمها من اجل البقاء أو مساهماتها في دعم النمو لاقتصادي".[2]

ويقول(Olivier culliere) إن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التامين، الضرائب، مؤسسات رأس المال المخاطر... وغيرها.[3]

كما تعرف على أنها" تشكيلة من الخدمات المقدمة لحامل المشروع من قبل هيئة مختصة في المرافقة(حاضنة، مشتله، غرفة تجارة وصناعة...الخ)، في شكل مساعدات مادية (الإمداد)، أو إدماج المقاول المحتمل في شبكة بغية الاستفادة من امتيازات تجارية، مالية...الخ، وتمكينه من خوض دورات تدريبية وتكوينية".[4]

مما سبق يمكن استنتاج أن هيئات المرافقة والدعم هي عبارة هيئات متخصصة، تقوم بالنصح التكوين والتمويل وتعليم أصحاب المشاريع مهارات التسيير، التي تمكنهم من تجاوز العراقيل التي تواجههم في مراحل إنشاء مؤسساتهم.

---

[1]-غيتي نسرين، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009 ص48.

[2]-قداري احمد، بلقربوز مصطفى، ملاح عدة، **المرافقة المقاولاتية واثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان، 23/24 /25 افريل 2017، ص6.

[3]-هواري منصوري، بن عياد محمد سمير، بم مصطفى ليندا، **دور الهيئات المرافقة لتشغيل الشباب في المؤسسات الجامعية الجزائرية في الرفع من جودة المشاريع مع دراسة حالة دار المقاولاتية جامعة ادرار**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد 05 العدد2019،10.

[4]-رجب عادل، معاش اسماعيل، **دور المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تبسة**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، ص 44.

المطلب الثاني: انواع هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر.

نتيجة للضرورة الملحة لتطوير قطاع المؤسسات المصغرة وتشجيع الاستثمارات والنهوض بالقطاع الفلاحي قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة من أجل مساعدة الشباب البطال بممارسة أنشطتهم الخاصة اوكلت لها مهمة مرافقة المؤسسات، والنهوض بها من جانب الإنشاء والتطوير، لتمكنها من كسب أسس متينة من شأنها دعم إنشاء مؤسسات جديدة، وضمان ديمومتها، وتطوير تلك الموجودة مسبقا(المؤسسات القائمة).

وتتمثل اهم هذه الهيئات في:

الفرع الأول: هيئات الدعم في الجزائر.

تتمثل أهم هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر في:[1]

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الصندوق الوطني للتامين على البطالة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وتسهيلا لمهام هذه الهيئات الداعمة انشئت مجموعة من الهيئات التي تكمل دورها كل على حدا.

[1]-رقيق أحمد، حليتيم يوسف، **تقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017، ص ص30-31-32-33.

الشكل(01): هيئات الدعم في الجزائر والهيئات المكملة لها.

المصدر: بشرى طيور، **دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر**، مذكرة ماستر، العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018.

الفرع الثاني: هيئات المرافقة في الجزائر.

نظرا للمخاطر المرتفعة التي تحيط بالمؤسسة الجديدة وذلك لارتفاع نسبة الفشل سواء في إنشاءها او استمراريتها وهذا ما أدى الى إنشاء هيئات مرافقة وذلك من اجل مساعدة ومرافقة المؤسسة في مراحل إنشائها، ومن بين أهم هيئات المرافقة في الجزائر نجد:

- حاضنات الأعمال.
- مشاتل المؤسسات.
- مراكز التسهيل.

المطلب الثالث: الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمرافقة.

لقد تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الوم أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،...وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية:[1]

المحور الاول: الدعم المالي.

هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائقًا كبيرا أمام الشباب الطامحين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن الدعم المالي يمكن أن يكون وطني أو جهوي وفي هذه الحالة تختلف الامتيازات من منطقة لأخرى، وكذلك يخضع الدعم المالي لنوع المشروع (تكنولوجي أو تقليدي)، وخصائص حاملي المشاريع طالب للشغل، مرأة،...إلخ).

المحور الثاني: شبكات النصح والتكوين.

هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف وغرف التسيير، والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها، حيث تقترح كل هيئة عروض تكوينية مختلفة تمثل أساس البقاء وتطور المؤسسات الصغيرة الناشئة.

المحور الثالث: الدعم اللوجستيكي.

تهدف بعض هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم

[1]-محمد قوجيل، **اشكالية تقيم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر – دراسة تحليلية-**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد7، ديسمبر 2017 ص56.

بعض النصائح البسيطة والمعقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي:[1]

1- الاستقبال accueille .

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق)....

وبالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حاملا لمشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات أو مكالمات هاتفية دورية، أوعبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع

[1]-الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 92.

وماهي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

2- المرافقة خلال الإنشاء.

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

-إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع، وصف المشروع، وصف السلعة أوالخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج، الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA ، عتبة المردودية.

-البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات...).

-القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.

-المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وانجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع، فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها

المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدنى ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

-**الاستقلالية:** تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين:

الأول: هو أنا الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع، وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد.

الثاني: هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة، بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات،...الخ.

3-المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة)

إن القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

-التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكي للوحة قيادة مالية.

-الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال.

-الرؤية الاستراتيجية.

-أسئلة مختلقة: العقود، المناقصات...الخ.

وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل وهنا كبعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...الخ.

المبحث الثاني: هيئات الدعم.

عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها التحول نحو اقتصاد السوق، حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف نتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من أهم اليات الدعم ولهذا سنتطرق لنشأتها ومهامها وشروط الاستفادة من تمويله.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الوكالة.

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 8سبتمبر1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال انشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع استثمارية.

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

تضطلع الوكالة، وبالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:[2]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة.

---

[1]-المواد 01 / 02 / 03 / 04 من المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 1996/09/11،ص 12.

[2] www.ansej.org.com consulte le 15/02/2020.

- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع.
- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى إلزامية الترقية تشغيل الشباب.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.

الفرع الثالث: شروط الوكالة.

للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب يجب توفر الشروط الآتية:[1]

- أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب مابين19 و35سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاث (03) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة)، يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذوي تأهيل مهني أو ذو ملكات معرفية معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قسمة المشروع المحدث.
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

كما تشترط الوكالة أيضا لكي تقدم دعمها أن لا يتجاوز مبلغ الاستثمار 10 مليون دينار جزائري، وذلك بعد الإصلاحات الهيكلية للوكالة في سنة 2008.

[1]-المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 290/03المؤرخ في 2003/09/06 **يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها،** الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في2003/09/10،ص10.

الفرع الرابع: صيغ التمويل:

للجهاز صيغتين:

صيغة التمويل الثلاثي وصيغة التمويل الثنائي، نفصلها كالتالي:[1]

❖ **صيغة التمويل الثلاثي:** يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشاركة لضمان اخطار القروض الممنوح إياه الشباب ذوي المشاريع.

الجدول(01):الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

- **المستوى1:**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	مساهمة شخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000دج	%29	%1	%70

-المستوى 2:

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	مساهمة شخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 الى 10.000.000دج	%28	02%	%70

[1]-منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،**دليل إنشاء مؤسسة مصغرة.**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

❖ **صيغة التمويل الثنائي**: يتم التمويل الثنائي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

الجدول(02): الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

- **المستوى 1:**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	مساهمة شخصية
حتى 5.000.000دج	%29	%71

- **المستوى 2:**

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	مساهمة شخصية
من 5.000.001 دج الى 10.000.000دج	%28	%72

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

خامسا: الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة.

يستفيد الشاب المستثمر من إعانات مالية وامتيازات جبائيه اثناء مرحلة الإنجاز، وتكون على شكل إعفاءات أثناء مرحلة استغلال مشروعه، وهي كما يلي:[1]

❖ **الإعانات المالية:** تمنح للشباب أصحاب المشاريع، ثلاث قروض إضافية:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة ـ 500000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل الى 500000 دج.
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين(أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

❖ **الامتيازات الجبائية:** تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

- **في مرحلة انجاز المشروع:** تطبق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، والاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية، الاعفاء من حقول التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- **في مرحلة استغلال المشروع:** الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، لمدة (3سنوات، او6سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، او10سنوات لمناطق الجنوب)، الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية، كذلك الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU إبتداءا من تاريخ الاستغلال(لمدة ثلاث 3 سنوات إبتداءا من تاريخ انطلاق النشاط، او ست 6 سنوات للمناطق الخاصة، او عشر 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU لمدة عامين(2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف(3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

[1]-منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة.**

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANJEM.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين هيئات الدعم المقاولاتي في الجزائر وسنتطرق لنشأتها ومهامها وشروطها.

الفرع الأول: نشأة الوكالة.

انشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في22جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها.[1]

الفرع الثاني: مهام الوكالة.

تضطلع الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:[2]

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

[1]-المواد 01 / 02 / 03 من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 2004/01/25،ص08.

[2]-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22/01/ 2004 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 2004/01/25،ص ص08-09.

الفرع الثالث: شروط الوكالة.

للحصول على القرض المصغر يجب توفر الشروط التالية:[1]

- بلوغ سن18سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب1%من التكلفة الإجمالية للنشاط.
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- الالتزام حسب جدول زمني محدد، بتسديد القرض للبنك، ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الفرع الرابع: صيغ التمويل عن طريق الوكالة.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفه صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك وتسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.[2]

[1]-منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فرع ولاية ميلة.
[2]-المرسوم التنفيذي رقم 134/11 المؤرخ في 2011/03/22، الجريدة الرسمية العدد19 الصادرة في2011/03/27 ،ص ص 08-09.

الجدول (03):هيكل التمويل في إطار ANGEM.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفه الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	_	%100	_
لاتتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	_	%100	_
لا تتجاوز 1.000.000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	_

المصدر:المرسوم التنفيذي رقم 134/11 المؤرخ في 2011/03/22، الجريدة الرسمية العدد19 الصادرة في2011/03/27.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC.

يقوم الصندوق الوطني بتمويل ودعم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات المصغرة باعتباره هيئة من هيئات الدعم وسنتطرق في هذا المطلب الى مفهومه ومهامه.

الفرع الأول: نشأة الصندوق.

تم إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم188/94 المؤرخ في 6جويلية 1994 ،ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.[1]

الفرع الثاني: مهام الصندوق.

تتمثل مهامه فيما يلي:[2]

- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية للمشروع.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات للمحافظة على مناصب الشغل.
- إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI.

الفرع الاول: نشأة الوكالة.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم03/01 المؤرخ في 20اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وكانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار(APSI) منذ 1993 إلى غاية2001، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[3]

الفرع: مهام الوكالة.

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات، وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، المهام الآتية:[4]

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

---

[1]www.cnac.dz– consulte le15/02/2020.

[2]-المادة 5 من الرسوم التنفيذي 188/94، المؤرخ في 6 جويلية 1994، **يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة بتاريخ 7 جويلية 1994، ص6.

[3]www.andi.dz consulte le 18/02/2020.

[4]-المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 **يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة في 2001/09/26،ص08.

- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.
- تسهل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء، كل الالتزامات التي تعهدوا بها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

ثالثا: شروط الوكالة.

يستفيد من الشروط التالية:[1]

- كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات غير المستثناة.
- لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة دعم التشغيل(ANSEJ ANGEM CNAC) الانضمام إلى الوكالة.
- انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال الممنوحة في إطار جهاز دعم التشغيل.

رابعا: الامتيازات التي تمنحها الوكالة.

تتمثل المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يلي:[2]

[1]-بشرى طيور، دور **هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة وكالات أم البواقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018، ص ص 50-51.

[2]-حريد رامي، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 238.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستورة والتي تدخل مباشر في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المشتريات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

كما تتولى الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار منح المزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة (المناطق الخاصة)، او الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شانها ان تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، حيث تستفيد تلك الاستثمارات من المزايا المبينة أعلاه ومزايا أخرى هي:

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشاة الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار .
- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات 10، ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

المبحث الثالث: هيئات المرافقة في الجزائر.

تعتبر المرافقة من أهم الأساليب المستخدمة في دعم ومرافقة وتشجيع الفئات الهشة في المجتمع، وتشمل عدة أشكال أهمها المرافقة المعنوية التي يحتاجه المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، والتي تشمل التوجيه والتكوين والإعلام، والتي تمكنه من التغلب على العقبات التي تواجهه عند إنشاء مؤسسته، ومن أهم هذه الهيئات حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال.

إن المشاريع الصغيرة الناشئة تحتاج إلى دعم وعناية حتى تنضج وتتمكن من الاستمرار والصمود في وجه المنافسة وتحديات السوق، ومن أجل ذلك تم إنشاء ما يسمى بحاضنات الأعمال.

الفرع الاول: نشأة حاضنات الأعمال.

تعود نشأة حاضنات الأعمال إلى عام1959 في باتافيا بنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تبلورت فكرتها وتطورت في ثمانينات القرن الماضي كأحد آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تطور مفهومها وتعددت أشكالها وأهدافها. كما شهدت انتشارا كبيرا على المستوى العالمي. وقد تلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم. ومساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج بحوثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى التطبيق الفعلي على ارض الواقع.[1]

فحاضنات الأعمال تعتبر أداة لرعاية صغار المستثمرين، من خلال تشجيع وتنمية روح الاستثمار والمبادرة لديهم في مختلف المجالات، ليكونوا نواة رجال الأعمال مستقبلا، حيث أن الدعم والمساندة لا يتوقف عند الجانب المالي فقط بل يمتد ليشمل مختلف النواحي الأخرى التي غالبا ما تكون سببا في

[1]-منى منصوري، رضا يوسف بوعصيدة، **حاضنات الاعمال كآلية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي، جوان 2019، ص 232.

زوال المؤسسة الناشئة، حيث يستمر الدعم والرعاية إلى غاية لمس مؤشرات النجاح والتأكد منها، ومن ثم تأتي مرحلة الفطام من الحاضنة.[1]

الفرع الثاني: مهام حاضنات الأعمال.

يمكن تلخيص المهام الرئيسية لحاضنة الأعمال على النحو التالي:[2]

- إعادة تأهيل جيل جديد من أصحاب الأعمال من خلال مساعدتهم على بدء أعمالهم الجديدة.
- دعم المشاريع الناشئة في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة خلال مراحلها الحرجة المبكرة.
- توفير جميع الوسائل اللازمة لخلق بيئة ناجحة للأعمال الناشئة.
- تنمية الموارد البشرية لتمكين الأعمال الجديدة من تلبية الاحتياجات الإدارية والمالية والمحاسبية والتقنية والتسويقية خلال مرحلة الإنشاء.

المطلب الثاني: مشاتل المؤسسات.

تعتبر مشاتل المؤسسات من بين هيئات المرافقة المقاولاتية في الجزائر فهي تسعى لاحتضان ومرافقة الشباب البطال وسنتناول نشأتها ومهامها.

الفرع الاول: نشأة مشاتل المؤسسات.

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 26فيفري 2003. وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون في احد الأشكال الآتية:[3]

المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

---

[1]-بن نعمان جمال، **حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الاشارة الى الاطار القانوني لحاضنات الاعمال في الجزائر**، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، ص495.

[2]-تومي محمد، فلاق علي، **دورحاضنات الأعمال كمرفق عام في تعزيز المرافقة المقاولاتية – التجربة الجزائرية والدولية**، مجلة مجتمع تربية عمل، المجلد 03، العدد02،جامعة المدية، ديسمبر 2018.

[3]-المادة02 من المرسوم التنفيذي رقم 03/ 78 المؤرخ في 2003/02/25 **يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26، ص14.

نزل المؤسسات: وبتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

الفرع الثاني: مهام مشاتل المؤسسات.

يمكن تلخيص مهام المشاتل في النقاط الآتية:[1]

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة لمدة زمنية معينة.
- تسيير وإيجار المحلات التي تتناسب واحتياجات نشاطات المؤسسات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة والمتعهدين بالمشاريع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- تقديم إرشادات خاصة لأصحاب المشاريع قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم.
- تقديم إرشادات خاصة واستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري.
- المساعدة على التكون المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع.

المطلب الثالث: مراكز التسهيل.

مراكز التسهيل هيئة مستحدثة من طرف الدولة من مهامها مرافقة اصحاب المشاريع .

الفرع الاول: نشأة مراكز التسهيل.

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2]، أنشئت تطبيقا للمادة 13من القانون 18/01 وتعتبر هذه المراكز هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع، ومنشئي المؤسسات والمقاولين، والإدارات المركزية والمحلية، ومراكز البحث، وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ومؤسسات التكوين، وكل الأقطاب الصناعية و التكنولوجية والمالية.[3]

[1]-بشرى طيور، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.
[2]-المادة02 من المرسوم التنفيذي رقم 03/ 78 المؤرخ في 2003/02/25 **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها ، الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26، ص18.
[3]-غيتي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الفرع الثاني: مهام مراكز التسهيل.

تقوم هذه المراكز بمهام عديدة وأهمها:[1]

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها، وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير، ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجية الجديدة، وتقديم الاستثمارات في مجال تسيير الموارد البشرية، والتسويق والتكنولوجية والابتكار، ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة، ويسيره مدير، وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي، وذلك عن طريق توفير إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية، وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين :
- **الصنف الأول:** يكون فيه المستثمر صاحب فكرة، ولا يملك رأس مال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.
- **الصنف الثاني:** يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة، ويبحث عن معرفة وإرشادات في التكنولوجيا الجديدة، أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

[1]-المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03/ 79 المؤرخ في 2003/02/25 **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها ، الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26، ص19.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم والتعريفات من خلال دراستنا المتعلقة بالاطار النظري لهيئات الدعم والمرافقة، وذلك من خلال تقديم المرافقة والدعم واستعراض أهم اجهزتها، بالإضافة الى الخدمات التي تقدمها سواء في مرحلة ما قبل الانشاء واثناء النشاط ...الخ، كما تطرقنا الى اهم هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر وما تقدمه من نصح وتكوين ودعم مالي، واعطاء عموميات حول مهام كل منها وصيغ التمويل وفقه.

الفصل الثالث:

دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم مشروع استثماري فلاحي- وكالة ميلة-

الفصل الثالث: دور الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في دعم مشروع استثماري فلاحي -وكالة ميلة-

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بهيئات الدعم والمرافقة والتي تعد من بين أهم الأجهزة والآليات التي تساعد على التسيير والتمويل للمشروعات الاقتصادية، ورغبة منا في إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حاولنا القيام بدراسة ميدانية حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة، والتي تعتبر من بين أهم أجهزة الدعم والمرافقة للمؤسسات والمشاريع الاستثمارية والتي تهدف إلى دعم ومرافقة وإنشاء المشاريع الاستثمارية الفلاحية .

إن نسبة زيادة تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تزايد مستمر وذلك لغياب مصادر التمويل المتاحة، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية والإعانات المالية التي يقدمها الصندوق وهذا ما يسمح للشباب البطال بالتوجه نحو هذا المصدر، ولهذا قمنا بدراسة تطبيقية في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ميلة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: حول التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNACوكالة ميلة.**
- **المبحث الثاني: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة في تمويل المشاريع الفلاحية.**

المبحث الأول: حول التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة ميلة.

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم أجهزة الدعم وإنشاء ومرافقة المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في تطوير هذا النوع من المشاريع من خلال ما تقدمه من امتيازات للشباب حاملي المشاريع.

المطلب الأول: تقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC عموما.

نهدف من خلال هذا المطلب الى التعرف على نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الصندوق.

أولا: نشأة الصندوق:

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات، قررت الحكومة إنشاء جهاز للتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب[1].

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم188/94 المؤرخ في 6جويلية 1994 ،ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه[2].

ثانيا: تعريف الصندوق:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC هو هيئة حكومية انشئت في 1994 يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يسعى ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة، اذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة[3].

[1]- هرقون تفاحة، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة واثارها على التشغيل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2011، ص79.

[2]-www.cnac.dz– consulte le15/02/2020.

[3]- لمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1994/07/06 **يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة**، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة في 1994/07/07،ص ص5-6.

الفرع الثاني: مهام الصندوق.

يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لاسيما من خلال ما يأتي:[1]

- التمويل الجزئي للدارسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل.
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقية.
- المرافقة الشخصية من طرف منشط مستشار من خلال: [2]
  - الاستشارة والمساعدة في تركيب المشاريع.
  - الدعم عند المرور امام لجنة الانتقاء والاعتماد.
  - الاستشارة والمساعدة خلال مرحلتي الإنجاز وانطلاق المشروع.
  - تدعيم إحداث نشاطات الإنتاج والخدمات.

الفرع الثالث: شروط الصندوق.

يستفيد من إعانة الصندوق كل شخص تتوفر فيه الشروط الآتية:[3]

- أن يبلغ ما بين خمس وثلاثين (35) وخمسين(50) سنة من العمر.
- أن يقيم بالجزائر.
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل لمدة ستة(6) أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

---

[1]- المادة 05 من المرسوم التنفيذي 188/94،ص7.

[2]- هرقون تفاحة، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[3]- المواد 02 من المرسوم التنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 2004/01/03 **يحدد شروط الإعانات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة**، الجريدة الرسمية العدد03، الصادرة في 2004/01/03، ص6.

- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- أن لا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ اثني عشر(12) شهرا على الأقل.
- أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

الفرع الرابع: التوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتعداد يناهز 147 أجيرا، موزعا إقليميا عبر:

- مقر المديرية العامة.
- ثلاثة عشر (13) وكالة ولائية.
- ثماني وأربعين وكالة (48) جهوية.

الجدول رقم(04):التوزيع الإداري للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الوكالات الولائية	عدد الوكالات	الوكالات الجهوية
الجزائر	1	الجزائر
عنابة	6	قالمة، الطارف، تبسة، سوق أهراس، سكيكدة
باتنة	4	باتنة، خنشلة، ام البواقي، بسكرة.
بشار	4	بشار، ادرار، تندوف، البيض
البليدة	3	البليدة، تيبازة، المدية
الشلف	3	الشلف، الجلفة، عين الدفلى
قسنطينة	3	قسنطينة، جيجل، ميلة
وهران	3	وهران، غليزان، مستغانم
ورقلة	6	ورقلة، غرداية، الاغواط، الواد، تمنراست، اليزي
سطيف	4	سطيف، بجاية، مسيلة، برج بوعريريج
سيدي بلعباس	5	سيدي بلعباس، تلمسان، سعيدة، النعامة، عين تيموشنت
تيارت	3	تيارت، معسكر، تسيمسيلت
تيزي وزو	3	تيزي وزو، البويرة، بومرداس

المصدر:www.cnac.dz.

المطلب الثاني: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وكالة ميلة–.

نتطرق في هذا المطلب الى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ميلة الذي بدأ نشاطه ف 1996 والهيكل التنظيمي له من مصالح واقسام.

الفرع الأول: نشأة وكالة ميلة

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ميلة بدا نشاطه سنة 1996 كمصلحة تابعة لمقر الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، مهمتها دفع تعويضات المؤمنين عن البطالة، بدأ يستقل عنه بعد صدور القرار المتضمن الهيكل التنظيمي ومن بين مهامه :

- الخدمات المجانية.
- الامتيازات الجبائية.
- الإعانات المالية

يسير الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع ميلة وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي المدير العام الذي يقوم بتسيير الوكالة، والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة، المتمثلة في: مصلحة الإحصاء، المالية والمحاسبة، المستخدمين ....الخ.

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة.

المصدر: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (وكالة ميلة)، 2020.

جدول (05): المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ميلة 2013 الى2018

السنوات / القطاعات	عدد المشاريع 2013	عدد المشاريع 2014	معدل التغيير 2014 / 2013	عدد المشاريع 2015	معدل التغيير 2015 / 2014	عدد المشاريع 2016	معدل التغيير 2016 / 2015	عدد المشاريع 2017	معدل التغيير 2017 / 2016	عدد المشاريع 2018	معدل التغيير 2018 / 2017
الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري	48	92	%92	87	-%5	31	-%64	37	%19	63	70%
الصناعة	40	54	%35	54	%00	15	-%72	03	-%80	03	%00
الخدمات	147	161	%9	99	%38	40	-%60	23	-%43	09	-61%
النقل	55	02	-%96	00	-100%	00	%00	00	%00	00	%00
البناء والاشغال العمومية	08	13	%63	07	-46%	02	-%71	02	%00	02	%00
اشغال الري	01	01	%00	01	%00	01	%00	00	-%100	00	%00
المجموع	299	323	%103	248	-103%	89	-267%	65	-%204	77	%131

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ميلة.

الشكل(03)المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

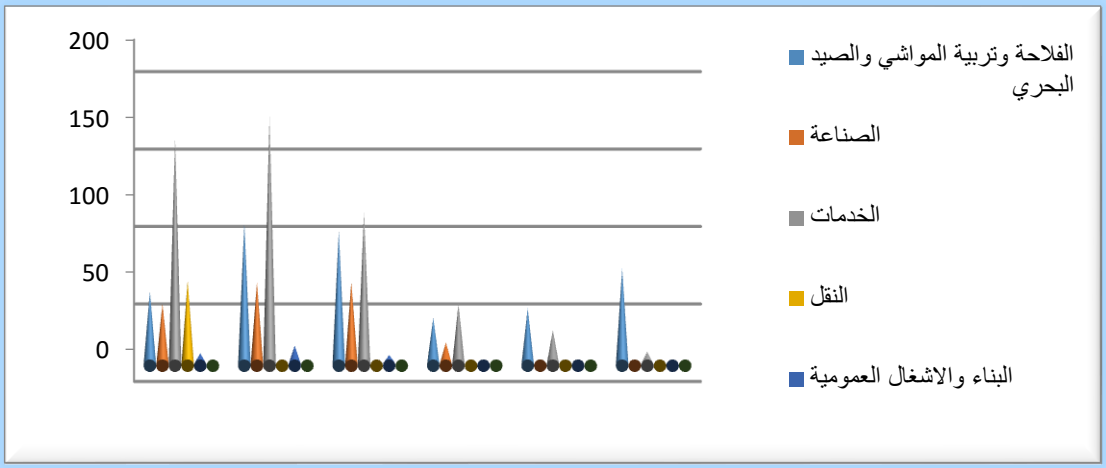

المصدر: من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الجدول رقم(05) والشكل رقم (03) نلاحظ أن قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة والصيد البحري وتربية المواشي استحوذوا على أعلى نسبة من المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا باعتبار ان الولاية فلاحية بامتياز، كما يوضح ذات الجدول والشكل تطور الدعم الفلاحي في ولاية ميلة خلال الفترة من 2013 الى 2018 ونلاحظ ارتفاع الدعم لقطاع الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري من 2013 إلى 2014 بنسبة 92%حيث بلغت عدد المشاريع الممولة في 2013- 48 مشروع أما في سنة 2014 فقد ارتفعت عدد المشاريع ليصل92 مشروع ولكن بعد ذلك شهد انخفاض مستمر بنسبة ضعيفة حتى سنة 2018 أين عاود الارتفاع، قطاع الخدمات هو الآخر استفاد من التمويل حيث بلغت عدد المشاريع الممولة 147 في سنة 2013 وشهدت انخفاضا مستمى إلى أن وصلت إلى 9 مشاريع في 2018 وهذا راجع إلى الإجراءات المشددة في منح المشاريع من بينها شروط المؤهلات والكفاءات ، أما باقي القطاعات من صناعة، نقل، وأشغال ري فشهدت انخفاض مستمر من 2013 الى 2018 حتى الانعدام .

من خلال الجدول أعلاه نستخلص أن المشاريع الفلاحية لم تشهد انخفاضا كبيرا مقارنة بمثيلاتها وهذا راجع الى كون الولاية تزخر بإمكانيات وموارد بشرية وزراعية هائلة ساعدها على تطوير القطاع وانتشار ثقافة الاستثمار.

جدول (06): عدد مناص الشغل التي تم توفيرها من خلال المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ميلة 2013 إلى 2018.

السنوات / القطاعات	عدد مناصب الشغل 2013	عدد مناصب الشغل 2014	معدل التغيير 2014 — 2013	عدد مناصب الشغل 2015	معدل التغيير 2015 — 2014	عدد مناصب الشغل 2016	معدل التغيير 2016 — 2015	عدد مناصب الشغل 2017	معدل التغيير 2017 — 2016	عدد مناصب الشغل 2018	معدل التغيير 2018 — 2017
الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري	168	284	%69	262	%7.7-	95	-%64	110	%16	189	%72
الصناعة	143	189	%32	168	-%11	49	-%71	09	-%82	10	%11
الخدمات	427	474	%11	286	-%40	125	-%56	81	-%35	28	-%65
النقل	110	04	-%96	00	-%100	00	%00	00	%00	00	%00
البناء والاشغال العمومية	23	40	%74	20	-%50	09	-%55	09	%00	05	-%44
اشغال الري	03	03	%00	03	%00	03	%00	00	-%100	00	%00
المجموع	874	994	%90	248	%209-	281	%246-	209	-%201	232	-%26

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ميلة.

الشكل(04): مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

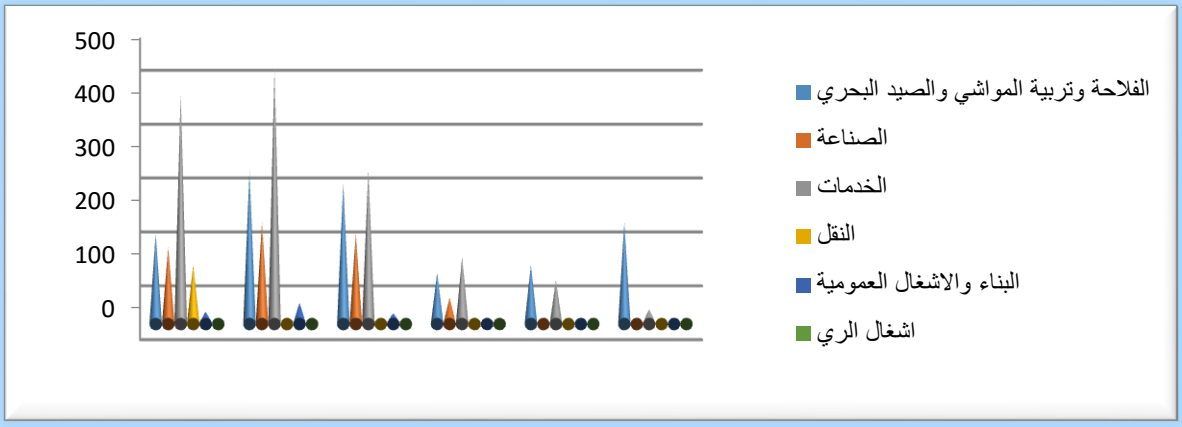

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

نلاحظ بناءا على الجدول(06) والشكل(04) أن عدد مناصب الشغل التي تم توفيرها من خلال المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يختلف من سنة لأخرى، ويعود ذلك الى اختلاف عدد المؤسسات الممولة من طرف الصندوق كل سنة، فقطاع الخدمات والفلاحة تستحوذان على المراتب الأولى لتوفير مناصب الشغل فقطاع الفلاحة وتربية المواشي والصيد البحري قام بتوفير 168 منصب شغل في 2013 ليرتفع الى 284 منصب وهذا راجع لانتشار ثقافة خدمة الأرض والفلاحة بين الشباب البطال، قطاع الخدمات هو الأخر وفر427 منصب شغل في سنة 2013 وبقي في انخفاض مستمر، أما الصناعة فوفرت 143 منصب شغل في 2013 وبقي في انخفاض مستمر وهذا لعزوف الشباب عن هذا النوع من الاستثمار، أما باقي القطاعات فشهدت نسب منخفضة في توفير العمالة ، ويبقى المحرك الرئيسي لهده النسب هي ثقافة الشباب وميولهم.

المبحث الثاني: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة في تمويل المشاريع الفلاحية.

إن غياب مصادر التمويل المتاحة بالنسبة لأصحاب الأفكار الاستثمارية، يجعل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أحد أهم أجهزة دعم التشغيل والتنمية، والدعم المالي من خلال قروض الممنوحة بدون فائدة.

المطلب الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والإعانات المالية والجبائية الممنوحة.

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية، كما يستفيد هذا الاخير من تمويل في صيغة ثلاثية.

الفرع الأول: صيغ التمويل المقدمة من طرف CNAC.

يمول الصندوق المشاريع التي تصل قيمتها إلى 10 ملايين دينار جزائري من طرف 3 مصادر:[1]

- **البطال صاحب المشروع:** مساهمة نقدية أو عينية.
- **الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:** بسلفة غير مكافأة (واجبة السداد دون فائدة).
- **البنك:** بقرض مخفض الفوائد.

يوجد مستويين لتمويل المشروع وذلك حسب المبلغ المالي للمشروع:

1. المستوى الأول:

- استثمار بمبلغ يقل او يساوي 5000000 دج.
- تمثل المساهمة الشخصية ب 1%على الأقل من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- تقدر السلفة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين ن البطالة ب 29%من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- لا يمكن أن يتجاوز القرض البنكي70% من مبلغ الاستثمار الإجمالي.

2. المستوى الثاني:

- استثمار بمبلغ يفوق 5000001 دج ويقل او يساوي 10000000دج.

[1]-أوبختي نصيرة، بوجنان التوفيق، **دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد03، المركز الجامعي بمغنية، جانفي 2020، ص ص368-369.

- تمثل المساهمة الشخصية على الأقل ب2% من مبلغ الاستثمار الإجمالي.
- تقدر السلفة غير المكافأة التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والمحددة ب 28%من المبلغ الاجمالي للاستثمار.
- لا يمكن ان يتجاوز القرض البنكي 70%من مبلغ الاستثمار الإجمالي.
- مدة تسديد القرض البنكي لا يمكنها ان تكون اقل من 08 سنوات .

الجدول رقم(07):هيكل التمويل الثلاثي في إطار CNAC.

المستوى الأول: قيمة الاستثمار اقل من أو يساوي 5.000.000دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض
%1	%29	%70
المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض
%2	%28	%70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية:

1-مرحلة الإنجاز:

1-1- الإعانات المالية: وتمنح ثلاث قروض دون فائدة لأصحاب المشاريع:

- قرض 500000 دج دون فائدة مخصص للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، لأجل اقتناء ورشات لممارسة وظائفهم.
- قرض 500000 دج دون فائدة متعلق بإيجار المحلات.
- قرض 1000000 دج دون فائدة لحاملي شهادات التعليم العالي لإيجار محلات متعلقة بنشاطات مثل: مساعدي القضاء والمحاسبين، مكاتب الدراسات....

1-2- الامتيازات الجبائية:

- تطبيق معدل يقدر ب5.. من الحقول الجمركية على معدات التجهيز المستوردة.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشاة للمؤسسات الصغيرة.

الإعفاء من حقوق تحويل الملكية للحصول على العقارات.

1-3- مرحلة الاستغلال:

حيث تمنح الامتيازات الجبائية لمدة 03-06 سنوات بداية من انطلاق النشاط، و10 سنوات بالنسبة لمنطقة الجنوب. ويتم:

- الإعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة (3 سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات) حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها.
- الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بالإطعام في المنشأة الثقافية.
- عندما تقوم المؤسسة المصغرة بخلق ثلاثة مناصب عمل غير محددة المدة فان مدة الاعفاء تمدد لسنتين.

الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة عند نهاية مرحلة الإعفاء خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، السنة الاولى من الإخضاع الضريبي 70%السنة الثانية من الإخضاع الضريبي 50%السنة الثالثة 25%.

المطلب الثاني: دراسة حالة دعم وتمويل مشروع استثماري فلاحي بوكالة ميلة.

في هدا المطلب نتناول مراحل إنشاء مشروع فلاحي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومعرفة جميع المراحل والخطوات التي يمر بها والعراقيل والصعوبات التي واجهته.

زراعة البيوت البلاستيكية

الفرع الأول: تقديم الطلب وتكوين الملف:

بتاريخ 2012/07/15 تم تقديم الملف الذي يحتوي على:

- شهادة ميلاد وشهادة إقامة.
- صورة شمسية.
- شهادة التأهيل.
- صورة طبقا لأصل لبطاقة التعريف.
- بطاقة طالب العمل.
- تصريح شرفي بعدم ممارسة عمل مأجور.

بعد معاينة الملف الإداري من طرف العون المكلف بالاستقبال، يطلب من المستفيد تقديم الملف التقني او المالي للمشروع، والذي يشمل على:

- فواتير العتاد المراد اقتنائه خارج الرسم.
- عقد ملكية او كراء لقطعة الارض المراد انجاز المشروع عليها.
- ميزانية تقديرية.

الفرع الثاني: دراسة الطلب واتخاد قرار التمويل.

يتم الاجتماع بطالب التمويل والقيام بالدراسة التقنية واقتصادية من طرف المستشار تحدد فيها:

الطبيعة القانونية للمؤسسة	طبيعة النشاط، الموقع، مؤهلات صاحب المشروع، الأثر البيئي والاقتصادي للمشروع.
الدراسة التسويقية	طبيعة المنتج، الفئة المستهدفة، تقدير عدد الزبائن، المنافسون، وسائل التسويق.
الوسائل الإنتاجية	الأصول الثابتة والموارد البشرية التي يحتاجها المشروع.

- ثم تحدد التكلفة الكلية للاستثمار.

في 2012/08/08 تم عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل والتي تتكون من:[1]

- ممثل عن الوالي.
- ممثل عن مديرية التشغيل لولاية ميلة.
- ممثل عن المصالح الفلاحية للولاية.
- ممثل عن مديرية الضرائب للولاية.
- مدير عن الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري.
- رئيس الوكالة الولائية للتشغيل او ممثله.
- ممثل عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- ممثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1]- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 44 ،**مرجع سبق ذكره**، ص 12.

- ممثل عن الغرفة المهنية المعينة.
- مسؤول القرض على مستوى البنوك المعينة.

يعرض صاحب المشروع مشروعه أمام اللجنة، وبعد قبول الملف تمنح له شهادة قابلية الاعتماد والتمويل والتي تحدد فيها:

- البنك الممول للمشروع حيث كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 842 ب واد النجاء.
- التكلفة الكلية المقدرة للمشروع.
- صيغة التمويل الثلاثي الاطراف.

بعد الموافقة على المشروع يتم تحضير الملف مع الدراسة التقنواقتصادية، موضح فيها تكاليف المشروع كالاتي

جدول(08):هيكل تكاليف الاستثمار(القيمة بالدينار الجزائري)

الرقم	التعيين	المبلغ
1	مصاريف تمهيدية	107924.36
2	مصاريف اراضي	00.00
3	معدات الانتاج	3846000.00
4	معدات النقل	3315000.00
5	مصاريف التامين	351075.64
6	راس المال العامل	200000.00
	المجموع	7820000.00

المصدر: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، وكالة ميلة، 2014.

بتاريخ 2014/02/09 قدم الملف للبنك لدراسته، واتخاذ قرار قبول التمويل أو الرفض في أجل لا يتعدى 60 يوم.

بتاريخ 2014/10/06 وافق البنك على التمويل وحرر شهادة الموافقة البنكية التي تضم مدة القرض والمساهمة المالية لكل الأطراف الممولين للمشروع.

جدول(09): صيغة التمويل ثلاثي الأطراف(القيمة بالدينار الجزائري)

الأطراف	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
المساهمة الشخصية لصاحب المشروع	156400.00	2 وذلك لان قيمة المشروع فاقت 5000000.00دج
مساهمة الصندوق	2189600.00	28
مساهمة البنك	5474000.00	70
المجموع	7820000.00	100

المصدر: معلومات من الموافقة البنكية

الفرع الثالث: تمويل المشروع:

بعد حصول صاحب المشروع على كل من الموافقة المبدئية من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة والموافقة البنكية، فيقوم ب:

- فتح حساب بنكي لدى البنك الممول للمشروع.
- تسديد قيمة المساهمة الشخصية.
- شهادة من المصالح الفلاحية تعوض بطاقة فلاح حتى يتم تجسيد المشروع.
- نسخة من الرقم الجبائي.
- نسخة من شهادة الوجود.
- نسخة من شهادة الانتساب للضمان الاجتماعي.
- نسخة من الإشعار بالتعريف مستخرج من الديوان الوطني للإحصاء.
- الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.
- تعهد والتزام برهن العتاد المقتنى عند الموثق.

استفاد صاحب المشروع من تكوين مجاني لمدة 3 أيام خاصة بالتسويق، المحاسبة، التخطيط المالي من طرف المكلف بالتكوين لدى الصندوق الوطني لتامين عن البطالة بتاريخ 2015/04/21.

2015/04/27 تم صب مساهمة الصندوق في حساب صاحب المشروع.

وبعد ان تم صب مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أصدر شيك بتاريخ 2015/06/22 بقيمة 10% المورد كطلبية للعتاد، وبعدها شيك بقيمة90..بتاريخ 2015/07/08 لاقتناء وحيازة العتاد والتجهيزات من عند المورد.

الفرع الرابع: متابعة تنفيد المشروع:

في 2016/02/18 دخل المشروع حيز التنفيذ وهذا بناءا على محضر العون المكلف بالمراقبة على مستوى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

استفادة صاحب المشروع من الاعفاءات الجبائية التالية:[1]

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافة لمدة 3 سنوات أو 6 أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، إبتداءا من تاريخ انجازه.
- إعفاء كامل لمدة (ثلاث 3)، (ست 6)، (عشرة 10) سنوات حسب موقع المشروع و ابتداءا من تاريخ استغلاله، ومن الضريبة الجزافية الوحيدة IFUاو الضريبة وفقا لنظام الربح الحقيقي المقرر في الأنظمة سارية المفعول،
- عند اقتضاء فترة الإعفاء المذكورة في الفقرة 2، يمكن تمديدها لسنتين 2 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهدات المتعلقة بعدد مناصب الشغل المنشاة، يؤدي إلى سحب المزايا والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة السداد.
- يبقى المستثمرون، بصفتهم أشخاص طبيعيين خاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافقة لنسبة 50..، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب والمقدر ب10000دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.
- التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو الَضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الحالة، وكذا الضريبة على النشاط المهني TAP عند انقضاء مرحلة الإعفاء، وذلك طيلة السنوات الثلاثة 3 الأولى من الإخضاع الضريبي بما في ذلك:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 70%.

[1]-**مقرر الاستفادة من الامتيازات الجبائية لصالح صاحب المشروع**، صادرة عن الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، المادة4، وبالإعتماد على بوصبع بدر، **دور وكالات الدعم الحكومي في تطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، ميلة، 2019.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 50%.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 25%.

- يسدد القرض البنكي في أجل 8 سنوات تعفى منها 3 سنوات الأولى من التسديد ويسدد قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لمدة 5 سنوات أي بعد 13 سنة.

جدول(10)جدول إهتلاك القرض البنكي.

الدفعة/ التعيين	القرض	قيمة القسط	قيمة القسط الكلي
2016/03/31	5474000.00	00	00
2016/09/30	5474000.00	00	00
2017/03/31	5474000.00	00	00
2017/09/30	5474000.00	00	00
2018/03/31	5474000.00	00	00
2018/09/30	5474000.00	00	00
2019/03/31	5474000.00	547400.00	547400.00
2019/09/30	4926000.00	547400.00	547400.00
2020/03/31	4379200.00	547400.00	547400.00
2020/09/30	3813800.00	547400.00	547400.00
2021/03/31	3284400.00	547400.00	547400.00
2021/09/30	2737000	547400.00	547400.00
2022/03/31	2189600.00	547400.00	547400.00
2022/03/30	1642200.00	547400.00	547400.00
2023/03/31	1094800.00	547400.00	547400.00
2023/09/30	547400.00	547400.00	547400.00
المجموع	5474000.00	5474000.00	5474000.00

المصدر: جدول إهلاك القرض المحرر من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 842 واد النجاء.

جدول رقم (11): جدول اهتلاك القرض غير مكافئ.

تاريخ الدفعة	قيمة الدفعة
2023/03/31	218960.00
2023/09/30	218960.00
2024/03/31	218960.00
2024/09/30	218960.00
2025/03/31	218960.00
2025/09/30	218960.00
2026/03/31	218960.00
2026/09/30	218960.00
2027/03/31	218960.00
2027/09/30	218960.00
المجموع	**2189600.00**

المصدر: دفتر الشروط الصادر عن الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

❖ تقوم مصلحة متابعة المشاريع المنجزة بالقيام بزيارات فورية بعد انطلاق المشروع وبعدها زيارات دورية تجمع من خلالها جمع المعلومات التالية:

- هل المشروع في حالة نشاط.
- هل المشروع ناجح ومربح.
- معرفة عدد مناصب الشغل المحدثة.
- الحرص على ضرورة تجديد عقد التامين الخاص بالعتاد المقتني.
- مساعدة صاحب المشروع بالتدخل لدى الإدارات العمومية في حال تلقيه صعوبات.
- مساعدة صاحب المشروع بالتدخل لدى الإدارات العمومية في حال تلقيه صعوبات.

الفرع الخامس: نتائج المشروع:

- إنتاج أنواع مختلفة من الخضر ذات جودة.
- إنتاج جميع الخضروات المحمية المبكرة داخل البيوت البلاستيكية.

- إنتاج بعض المنتوجات العضوية bio.
- إنتاج المادة الأولية وهي المشاتل ذاتيا.

حسب صاحب المشروع فإن هده المنتوجات تسوق محليا.

خلاصة الفصل.

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بصفة عامة وفرع ميلة بصفة خاصة وأشكال التمويل التي تقدمها الوكالة، بالإضافة الى التعرف على خطوات مرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية، واستعراض حصيلة نشاط الوكالة من خلال القيام بدراسة ميدانية لفرع الصندوق الوطني بميلة.

كما تناولنا الصيغ التمويلية التي تقدمها الوكالة بالإضافة إلى الإعانات والامتيازات الجبائية التي تمنحها وهدا ما يشجع الشباب البطال على إنشاء المشاريع، والاستثمار خاصة فالمجال الفلاحي باعتبار أن المنطقة فلاحية وهذا ما يسمح باستمرار المشاريع الاستثمارية الفلاحية والتي تهدف إلى تطوير القطاع.

خـــاتـمـــة

خـاتمـــــة

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لمساهمته في التخفيف من حدة البطالة وتوفير الغذاء والمواد الأولية للقطاعات الأخرى، كما يلعب دورا مهما في ترقية الصادرات والحد من الواردات، وقد تم تبني سياسات زراعية مختلفة مند الاستقلال من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات للنهوض بالقطاع الفلاحي والاستثمار فيه وتوفير الدعم لتطوير القطاع والارتقاء بمعيشة الأفراد، ويعتبر الاستثمار الفلاحي مدخلا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي، ولهذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تشجيعه بغية تحقيق هذا المطلب، فقد أولته أهمية ووفرت له مختلف أشكال الدعم والتشجيع وذلك بعد تحول النظام الاقتصادي الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أين زاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي ما أدى إلى ظهور العديد من الهيئات والأجهزة التي أنشأتها الحكومة الجزائرية بهدف تقديم الدعم والمرافقة من أجل تمويل الاستثمار الفلاحي، ومن بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي جاء من اجل خلق ألية للأنشطة الممارسة من طرف البطالين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني.

أولا: النتائج:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1. يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث تكمن أهمية في إنعاش التجارة الخارجية وجلب العملة الصعبة، اشباع الحاجات الغذائية والتخفيف من البطالة.
2. القطاع الفلاحي يعتبر قطاع استراتيجي يساهم في القضاء على مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
3. عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي، والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.
4. تواجه الاستثمار الفلاحي مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل.
5. يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام الاستثمار الفلاحي، حيث يعد التمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ألية من أليات تمويل الاستثمار الفلاحي.
6. يقوم القطاع الفلاحي بتمويل استثماراته من المصادر الداخلية المتمثلة في الإذخار، الميراث، والمصادر الخارجية كالاقتراض من البنوك والبنوك الإسلامية الهيئات الحكومية.
7. عملت الحكومة الجزائرية على توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم الاستثمارات الفلاحية وتتمثل في : ANGEM، ANSEJ،ANDI،CNAC ومشاتل المؤسسات وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل.

8. أجهزة الدعم والمرافقة ساهمت مساهمة فعالة في ترقية الاستثمار الفلاحي من خلال المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع، تقديم المساعدات المالية ومنح القروض بدون فائدة، بالإضافة إلى تقديم الدعم والنصح والمساعدة التقنية لتسيير مشاريعهم.
9. توجد العديد من الهيئات المختصة في الدعم المرافقة ANSEJ، CNACANDI، ANGEM، بالإضافة الى مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، والتي يتمحور دورها الرئيسي في مرافقة وإيواء حاملي المشاريع ومؤسساتهم.
10. حسب الأرقام المقدمة عن حصيلة cnac استخلصنا الى ان الصندوق قد حقق نجاحا نسبيا بالنظر الى نسبة المشاريع المنشأة على الصعيد المحلي.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تقول أن الاستثمار الفلاحي ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وسيلة ناجعة لتحقيق التنمية أنها صحيحة انطلاقا من ما تم التوصل إليه في النتيجة رقم(1) والنتيجة رقم (2)، إذ يساهم الاستثمار في القطاع الفلاحي بفعالية كبيرة في عملية التنمية حيث يوفر أهم المنتجات الغذائية للأفراد، وكذا المواد الأولية الضرورية لباقي القطاعات، كما أنه يعتبر الركيزة الأساسية لقيام النشاط الاقتصادي.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي تقول أن التمويل الفلاحي هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الفلاحة وتختلف مصادر تمويله بين داخلية وخارجية أنها صحيحة انطلاقا من ما تم التوصل إليه في النتيجة رقم(5) والنتيجة رقم (6) و(7)، وذلك لأن التمويل الفلاحي هو توفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي، ومصادر الحصول عليها سواء من المؤسسات التمويلية أو غيرها، كما يشمل التمويل الفلاحي استخدام الأموال في داخل وخارج المزرعة.
- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تقول أن هيئات الدعم والمرافقة من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لدعم المشاريع الاستثمارية والمؤسسات المصغرة وهي تختلف بين وكالات وصناديق أنها صحيحة انطلاقا من ما تم التوصل إليه في النتيجة رقم(8) والنتيجة رقم (9) ويتجلى ذلك من خلال ما تساهم بيه هذه الهيئات من تشجيع ودعم ومرافقة الفئات الهشة في إنشاء مشاريعهم و مساعدتهم وتطويرهم.
- بالنسبة للفرضية الرابعة والتي مفادها تعتمد هيئات الدعم والمرافقة ومنها الصندوق الوطني للتامين عن البطالة على العديد من الآليات والصيغ لتمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر أنها صحيحة انطلاقا من ما تم التوصل إليه في النتيجة رقم (10)، وذلك باعتبار ان هيئات الدعم والمرافقة يمكن

أن تأخذ عدة أشكال ويحمل كل شكل منها بدوره صيغ وآليات وأنواع من الخدمات بهدف تمويل ودعم الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض الاقتراحات:

- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال القيام بخرجات وحملات وإدراج ايام تحسيسية حول المقاولة وإنشاء مشاريع استثمارية على مستوى الجامعات.
- ✓ القيام بإعلانات وإشهارات بالتمويلات المقدمة والموجهة للقطاع الفلاحي.
- ✓ العمل على خلق مناخ مناسب للاستثمار الفلاحي.
- ✓ خلق مناصب شغل لليد العاملة الفلاحية المؤهلة من حاملي الشهادات.
- ✓ تكثيف الحوافز والإعانات التي تقدمها الدولة لتأسيس الاستثمار الفلاحي.
- ✓ توفير الضمان الاجتماعي والصحي للمزارعين والضمان ضد الكوارث الطبيعية.
- ✓ ضرورة تبسيط الشروط والأمور القانونية من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

قائمـــــــة المراجـــــــع

المراجع باللغة العربية

- **القران الكريم:**

1- **سورة عبس**، الآيات 24-32.

- **الكتب:**

1- د. جهاد همام، **ادارة الاستثمار-الاطار النظري والتطبيقات العلمية-**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2016.

2- د. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الاردن، الطبعة الاولى 200، الطبعة الثانية 2011.

3- د. خلفان حمد عيسى، **ادارة الاستثمار والمحافظ المالية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2016.

4- د. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية2009.

5- د. رندة جميل محمود، **ادارة المحافظ الاستثمارية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى 2016.

6- د. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الرابعة2007.

7- د. سعيد علي العبيدي، **الاقتصاد الاسلامي**، دار دجلة، عمان-الاردن، الطبعة الاولى 2011.

8- د. سيد سالم عرفة، **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى2009، عمان.

9- د. شقيري نوري موسى واخرون، **ادارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2012.

10- د. محسن العبادي، **الاستثمار بالعملات الاجنبية**، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، الطبعة الاولى2016.

11- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار اسامة للنشر، عمان-الاردن.

12- مسدور فارس، **التمويل الاسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، بوزريعة، 2007.

- **الأطروحات والمذكرات.**

1- بارك كاهنة، رميلي جميلة، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند او الحاج، البويرة، 2018-2019.

2- بشرى طيور، دور **هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة وكالات أم البواقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019/2018.

3- بولحبال نادية، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000.

4- الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

5- حريد رامي، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

6- حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، مدكرة ماجستير، جامعة باتنة، جزائر 2013-2014.

7- خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة ام البواقي، 2016-2017.

8- رابح زبيري، **الاصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر واثارها على تطوره**، اطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.

9- رجب عادل، معاش اسماعيل، **دور المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي.

10-رقيق أحمد، حليتيم يوسف، **تقييم دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2017.

11-ريم كعباش، وفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة نيل الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

12-سهيلة مصطفى، **الاستثمار الفلاحي واثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا**، اطروحة دكتوراه جامعة الشلف، سنة 2017.

13-شويخي هناء، **اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

14-صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار واساليب التمويل الاسلامي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

15-عاد زهير، قادي صفوان واخرون، **التمويل الاسلامي ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك البركة الوادي** مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي، الوادي، 2018-2017.

16-عبد الرؤوف نزار، **قرض التحدي كأداة لتمويل الاستثمار الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين مليلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018-2019.

17-العرجاني محمد، قدور فلاق حمزة، **دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة عين الدفلى، 2019/2018.

18-عناب زكرياء، **البنوك الاسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي-دراسة تجربة السودان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2015-2016.

19-عيسى يحة، **قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمارات الزراعية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

20-غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012.

21-غيتي نسرين، **مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

22-كطوفي اميرة، بهلول لبنى، **دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دراسة حالة القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، جوان 2017.

23-ملال كريمة، يوب زكرياء، **السياسة الزراعية والامن الغذائي في الجزائر 1999-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة- 2016/2015.

24-موساوي مهدي، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات السياحية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة قالمة، 2018/2017.

25-الواعر الخميسي، **البيع بالإيجار كألية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة BADR في عين مليلة و DSA ام البواقي**، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014-2015.

- **مقالات ومداخلات:**

1- بركان زهية، **الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد01، جامعة البليدة02 ، الجزائر، جوان2019.

2- بن نعمان جمال، **حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع الاشارة الى الاطار القانوني لحاضنات الاعمال في الجزائر**، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

3- بونوة شعيب وبودلال علي، **اشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لانعاش هدا القطاع**، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة.

4- تومي محمد، فلاق علي، **دور حاضنات الأعمال كمرفق عام في تعزيز المرافقة المقاولاتية – التجربة الجزائرية والدولية**، مجلة مجتمع تربية عمل، المجلد 03، العدد02،جامعة المدية، ديسمبر 2018.

5- سهيلة مصطفى،محمد راتول، **تحليل اثر الاستثمار الفلاحي على التجارة الخارجية للسلع الغذائية الاساسية في دول شمال افريقيا خلال الفترة(2012/2000)**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد 05، جوان2016.

6- قداري احمد، بلقربوز مصطفى، ملاح عدة، **المرافقة المقاولاتية واثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، المركز الجامعي احمد زبانة، غليزان، 24/23 /25 افريل 2017.

7- كمال رزين، محمد مسدور، **صيغ التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي، الملتقى الدولي الاول حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزراعية**، بسكرة، الجزائر، يومي 22-23 اكتوبر 2002.

8- محمد قوجيل، **اشكالية تقيم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر – دراسة تحليلية–**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد7، ديسمبر2017.

9- منى منصوري، رضا يوسف بوعصيدة، **حاضنات الاعمال كألية لتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد01، جامعة الشهيد حمة الاخضر بالوادي، جوان 2019.

10- نوال بن عمارة، **العمل المصرفي بالمشاركة، ملتقى وطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

11- هواري منصوري، بن عياد محمد سمير، بن مصطفى ليندا، **دور الهيئات المرافقة لتشغيل الشباب في المؤسسات الجامعية الجزائرية في الرفع من جودة المشاريع مع دراسة حالة دار المقاولاتية جامعة ادرار**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد 05 العدد2019،10.

- **نصوص قانونية ونصوص تنظيمية:**

1- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 1996/09/11.

2- المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24 **يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة في 2001/09/26.

3- المرسوم التنفيذي رقم 03/ 78 المؤرخ في 2003/02/25 **يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26.

4- المرسوم التنفيذي رقم 03/ 78 المؤرخ في 2003/02/25 **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها ، الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26.

5- المرسوم التنفيذي رقم 03/ 79 المؤرخ في 2003/02/25 **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها ، الجريدة الرسمية**، العدد13، الصادرة بتاريخ2003/02/26.

6- المرسوم التنفيذي رقم 290/03المؤرخ في 2003/09/06 **يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها**، الجريدة الرسمية رقم 54 الصادرة في2003/09/10.

7- المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 2004/01/25.

8- المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004 /01/22 **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة في 2004/01/25.

9- المرسوم التنفيذي رقم 134/11 المؤرخ في 2011/03/22، الجريدة الرسمية العدد19 الصادرة في2011/03/27.

10- الامر رقم 02/08، الصادر بتاريخ 24 جويلية 2008، المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008.

- **النشريات:**

1- منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، **دليل إنشاء مؤسسة مصغرة.**

2- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فرع ولاية ميلة.

- **مواقع إلكترونية:**

1- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.org.ansej.com. .

2- موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية www.Badr-Bank.dz

ملاحق

الملحق (01): طريقة إنشاء مؤسسة مصغرة عن طريق التمويل الثلاثي من طرف ansej.

الملحق الثاني: طريقة إنشاء مؤسسة مصغرة عن طريق التمويل الثنائي من طرف ansej.

الملحق(03): مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الملحق(04): التركيبة المالية للمشروع.

التركيبة المالية

تتمثل التركيبة المالية للمشروع في مستويين:

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000دج	1 %	29 %	70 %
المستوى الثاني مابين5.000.001دج 10.000.000دج	2%	28%	70 %

الملحق(05): شروط التأهيل.

شـــــروط التأهـــــيل

- أن يتراوح سن البطال الحامل للمشروع من 30 إلى 50 سنة .
- التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة بمقر السكن للحصول، على بطاقة "طالب عمل"
- إثبات الإقامة بالجزائر
- عدم ممارسة عمل مأجور أثناء إيداع الملف
- عدم ممارسة أي نشاط مهني للحساب الخاص
- اكتساب مؤهلات و/أو معارف أدائية لها علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به*

توجه هياكل المرافقة البطالين ذوي المشاريع الذين لا يملكون وثائق تثبت اكتسابهم لمؤهلات مهنية و/أو معارف أدائية ذات علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به إلى الهيئات المكونة بغية المصادقة على مكتسباتهم المهنية حيث ينظم ص و ت ب هذه العملية ويمولها.

الملحق(06): مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة

1. فكرة المشروع وجمع المعلومات.
2. إيداع الملف لدى الصندوق على مستوى الاستقبال.
3. مرافقة فردية للبطال صاحب المشروع.
4. اعتماد المشروع من طرف لجنة الاعتماد الانتقاء CSV
5. إيداع الملف على مستوى البنك و بعد الموافقة يتم
6. الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة
7. تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز من طرف الصندوق.
8. إنجاز المشروع.
9. تسليم قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال من طرف الصندوق.
10. انطلاق المشروع.